خمسة نصوص محققة

لابن بَرِّيّ النّحويّ

المتوفى سنة ٥٨٢ هـ

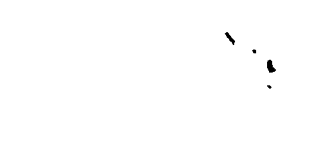
تحقيق

الأستاذ الدكتور حاتم صالح الضّامن

دار البشائر

دمشق - سورية

410
اب ن خ
165100



هدية إلى السيد جمعة الماجد رعاه الله مع التحية.

دبي

[توقيع]

٦ المحرم ١٤٢٤هـ
٩ آذار ٢٠٠٣م

خمسة نصوص محقّقة

لابن برّي النّحويّ

المتوفى سنة ٥٨٢هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

العنوان : خمسة نصوص محققة

تأليف : لابن بري النحوي

تحقيق : الأستاذ الدكتور حاتم صالح الضامن

عدد الصفحات : ١٢٠ صفحة

قياس الصفحة : ١٧ × ٢٥سم

عدد النسخ : ١٠٠٠ نسخة

التنضيد والإخراج الفني : زياد ديب السروجي

حقوق الطبع محفوظة

يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طـرق الطبـع والتصويـر والنقـل والترجمـة والتسـجيل المرئـي والمسموع والحاسوبي وغيرها من الحقوق إلا بـإذن خطي من:



دار البشائر

للطباعة والنشر والتوزيع

دمشق ـ شارع ٢٩ أيار ـ جادة كرجية حداد

هـاتـف : ٢٣١٦٦٦٨ ـ ٢٣١٦٦٦٩

ص. ب ٤٩٢٦ سورية ـ فاكس ٢٣١٦١٩٦

الطبعة الأولى

١٤٢٣ هـ ـ ٢٠٠٣م

خمسة نصوص محقّقة

لابن برّي النّحويّ

المتوفى سنة ٥٨٢ هـ

تحقيق

الأستاذ الدكتور حاتم صالح الضّامن

كُليّة الدّراسات الإسلاميّة والعربيّة

الإمارات العربيّة المتّحدة - دُبي

مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث
قسم التزويد
الرقم العام ١٦٥٨
المصدر إهداء
التاريخ ٥/ ٢/ ...
مراسلة: ١٠٣٩١٦٤

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين ، والصّلاة والسّلام على أشرف خلقه النّبيّ العربي الأمين .

وبعد فهذه خمسة نصوص لابن برِّيّ النّحوي يضمها كتاب واحد ، ليفيد منها الباحثون ، وهي :

١ ـ مسائل منثورة في التفسير والعربية والمعاني .

٢ ـ شروط الحال وأحكامها وأقسامها .

٣ ـ رسالة في لو الامتناع .

٤ ـ تسمية الشّيء باسم الشّيء إذا كان منه بسبب ، وأوزان الاسم الثّلاثي .

٥ ـ فصول في العربية (وعددها أحد عشر فصلاً) .

وفي ضوء هذه النصوص الجديدة ، وما فيها من مادة نفيسة ، يجب إعادة النظر فيما كُتب عن ابن برِّيّ .

وقد قدّمت لهذه النّصوص ترجمة موجزة للمؤلف ، استقصيت فيها مؤلفاته .

والله أرجو أنْ يكون عملي هذا خالصاً لوجهه ، إنّه نِعْمَ المولى ونِعْمَ النّصير .

الأستاذ الدكتور حاتم صالح الضامن
كلية الدراسات الإسلامية والعربية
الإمارات العربية المتحدة ـ دبي

المؤلّف

أبو محمد عبد الله بن أبي الوحش بَرِّي بن عبد الجبار بن بَرِّي ، المقدسيّ أصلًا ، المصريّ مولداً ، الشافعيّ مذهباً .

اشتهر بابن برِّي . وبَرِّي ، بفتح الباء الموحدة ، وتشديد الرّاء المكسورة ، وبعدها ياء : اسم علم يشبه النّسبة(١) .

ولد بمصر سنة ٤٩٩ هـ ، وطلب العلم منذ الخامسة عشرة من عمره ، ونبغ في سنّ مبكرة ، فلفت إليه الأنظار حتى اختير ليتولى التصفح في ديوان الإنشاء ، وهو في الحادية والعشرين من عمره ، فكان (لا يصدر كتاب عن الدولة إلى ملك من ملوك النواحي إلاّ بعد أنْ يتصفحه ويصلح ما لعله فيه من خلل خفيّ)(٢) .

وقد ولي هذا العمل خلفاً لمحمد بن بركات السّعيدي المتوفَّى سنة ٥٢٠هـ ، الذي كان قد تولاه خلفاً لابن بابشاذ المتوفَّى سنة ٤٦٩هـ .

أصبح من أئمة عصره في اللغة والنحو والرّواية ، وكان شيخ العربية بمصر في زمانه .

توفي ، رحمة الله عليه ، في سنة ٥٨٢هـ ، في عهد صلاح الدين الأيوبي(٣) .

---

(١) وفيات الأعيان ٣/ ١٠٩ .

(٢) وفيات الأعيان ٣/ ١٠٨ .

(٣) ينظر عن سيرته وشيوخه وتلاميذه وآراء العلماء فيه المصادر الآتية ، وهي مرتبة ترتيباً تاريخياً :

- معجم الأدباء ٤/ ١٥١٠ .
- إنباه الرواة ٢/ ١١٠ .
- التكملة لوفيات النقلة ١/ ٥٨ .
- وفيات الأعيان ٣/ ١٠٨ .
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ١٦١ .
- سير أعلام النبلاء ٢١/ ١٣٦ .

=

شيوخه :

- علي بن جعفر بن علي ، المعروف بابن القطّاع ، المتوفى سنة ٥١٥هـ .
- مرشد بن يحيى المديني ، المتوفّى سنة ٥١٧هـ .
- محمد بن بركات بن هلال السعيدي ، المتوفّى سنة ٥٢٠هـ .
- محمد بن أحمد الرازي ، المعروف بابن الحطّاب ، المتوفّى سنة ٥٢٥هـ .
- محمد بن عبد الملك الشنتريني ، المعروف بابن السراج ، المتوفّى سنة ٥٤٥هـ .
- محمد بن حمزة بن أحمد ، المعروف بابن العرقي ، المتوفّى سنة ٥٥٧هـ .
- أحمد بن عبد الله بن أحمد بن الحطيئة ، المتوفّى سنة ٥٦٠هـ .
- عبد الجبار بن محمد بن علي المعافري ، المتوفّى سنة ٥٦٦هـ .
- علي بن عبد الرحيم السلمي ، المعروف بابن العصار ، المتوفّى سنة ٥٧٦هـ .
- عثمان بن علي بن عمر السرقوسيّ الصقليّ ، المتوفّى بعد سنة ٥٧٦هـ .

= - مسالك الأبصار في ممالك الأمصار ٧/ ٢٤٥ .
- الوافي بالوفيات ١٧/ ٨٠ .
- مرآة الجنان ٣/ ٤٢٤ .
- طبقات الشافعية للسبكي ٧/ ١٢١ .
- طبقات الشافعية للأسنوي ١/ ٢٦٧ .
- البلغة في تاريخ أئمة اللغة ١٠٦ .
- طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١/ ٣٥٩ .
- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه ١/ ١٣٩ .
- النجوم الزاهرة ٦/ ١٠٣ .
- بغية الوعاة ٢/ ٣٤ .
- شذرات الذهب ٤/ ٢٧٣ .

تلاميذه :

درس على ابن برّي ، ورَوَى عنه علماء كثيرون ، من لغويين ونحويين وقُرّاء ومفسرين ومحدِّثين ، واستفادت من علمه العائلة الأيوبية ، وأكتفي بذكر المشهورين منهم :

- أبو الجيوش عساكر بن علي الصوري المقرىء النحوي ، المتوفّى سنة ٥٨١هـ .

- مهلب بن حسن المهلبيّ ، المتوفّى سنة ٥٨٣هـ .

- عبد الغني بن عبد الواحد المقدسيّ الفقيه الحافظ ، المتوفّى سنة ٦٠٠هـ .

- هبة الله بن جعفر بن سناء الملك القاضي ، المتوفّى سنة ٦٠٨هـ .

- عيسى بن عبد العزيز الجزوليّ النحويّ ، المتوفّى نحو سنة ٦١٠هـ .

- أبو اليمن زيد بن الحسن الكندي النحوي الأديب ، المتوفّى سنة ٦١٣هـ .

- سليمان بن بنين بن خلف الدقيقي النحوي ، المتوفّى سنة ٦١٤هـ .

- عبد الخالق بن صالح المسكي النحوي ، المتوفّى سنة ٦١٤هـ .

- أبو محمد عبد المنعم بن صالح النحوي المعروف بالإسكندراني ، المتوفّى سنة ٦٣٣هـ .

- ابن الجبَّاب أحمد بن محمد التميمي السعدي ، المتوفّى سنة ٦٤٨هـ .

- علي بن هبة الله بن سلامة المصري الفقيه المقرىء ، المتوفّى سنة ٦٤٩هـ .

وممن أخذ عنه من العائلة الأيوبية :

الملك الناصر صلاح الدين الأيوبي ، المتوفّى سنة ٥٨٩هـ .

- الملك العزيز عماد الدين عثمان بن صلاح الدين الأيوبي ، المتوفّى سنة ٥٩٥هـ .

- الملك الظاهر غازي بن الملك الناصر صلاح الدين الأيوبي ، المتوفّى سنة

٦١٣هـ .

ـ الملك الأفضل نور الدين علي بن صلاح الدين الأيوبي ، المتوفّى سنة ٦٢٢هـ .

ـ الملك الظافر مظفر الدين الخضر بن صلاح الدين الأيوبي ، المتوفّى سنة ٦٢٧هـ .

ـ الملك الأعز يعقوب بن صلاح الدين الأيوبي ، المتوفّى سنة ٦٢٧هـ .

ـ الملك المفضّل قطب الدين موسى بن صلاح الدين الأيوبي ، المتوفّى سنة ٦٣١هـ .

ـ الملك الزاهر داود بن صلاح الدين الأيوبي ، المتوفّى سنة ٦٣٢هـ .

ـ الملك الكامل ناصر الدين محمد بن الملك العادل محمد بن أيوب ، المتوفّى سنة ٦٣٥هـ .

ـ الملك المجاهد شيركوه بن محمد بن أسد الدين بن شيركوه بن شادي الأيوبي ، المتوفّى سنة ٦٣٧هـ .

مؤلفاته :

المطبوعة :

ـ تسمية الشيء باسم الشّيء إذا كان منه بسبب ، وأوزان الاسم الثّلاثي .

ـ التنبيه والإيضاح عمّا وقع في الصّحاح .

ـ جواب المسائل العشر .

ـ حاشية على تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة للجواليقي .

ـ حاشية على درّة الغواص للحريري .

ـ حاشية على المعرّب للجواليقي .

ـ رسالة في (لو) الامتناع .

ـ شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي .

ـ شروط الحال وأحكامها وأقسامها .

ـ غلط الضعفاء من الفقهاء .

ـ فصول في العربية .

ـ اللّباب في الرّدّ على ابن الخشّاب .

ـ مسائل منثورة في التّفسير والعربية والمعاني .

ـ مسألة في أقسام (إذا) وجوابها والعامل فيها .

ـ مسألة في جمع حاجة .

ـ مسألة في حدّ الكلام .

ـ مسألة في الكلام على (أم) .

المخطوطة :

ـ مسائل سُئل عنها : وهي قيد الطبع بتحقيقنا .

المؤلفات التي لم نقف عليها :

ـ الاختيار في اختلاف أئمة الأمصار .

ـ حاشية على المؤتلف والمختلف للآمدي : نقل عنه البغدادي في خزانة الأدب .

ـ شرح أدب الكاتب لابن قتيبة .

ـ الفروق : نقل عنه الزَّبيدي في تاج العروس .

قصيدتان نُسبتا إليه :

١ ـ القصيدة الحالية : نسبها إليه مصطفى حجازي في مقدمة (التنبيه والإيضاح) نقلاً عن (لسان العرب) لابن منظور . جاء في اللسان (حول) : قال ابن بَرِّي : وهذه أبيات تجمع معاني الحال . ولم يقطع ابن بري بنسبتها إليه .

والأبيات للإقليشي فيما ذكر ابن بنين في (اتفاق المباني) ١٢١ ـ ١٢٢ .

٢ ـ القصيدة الخالية : نسبها إليه مصطفى حجازي في مقدمة (التنبيه والإيضاح) ، وهو وَهْمٌ ، لأنّ القصيدة نفسها رواها ثعلب المتوفّى سنة ٢٩١هـ . وهي في مراتب النحويين لأبي الطيّب اللغوي ، المتوفّى سنة ٣٥١هـ ، وفي الصناعتين لأبي هلال العسكري ، المتوفّى بعد سنة ٣٩٥هـ .

رأي العلماء فيه :

قال القفطي[(١)] :

كان جمّ الفوائد ، كثير الاطلاع ، عالماً بكتاب سيبويه وعلله ، وبغيره من الكتب النحوية ، قيِّماً باللغة وشواهدها .

وقال أيضاً[(٢)] :

وكانت كتبه في غاية الصحة والجودة ، وإذا حشاها أتى بكلّ فائدة ، ورُئي جماعة من تلاميذه متصدرين متميزين . وأكثر الرؤساء بمصر استفادوا منه وأخذوا عنه .

وقال ابن خلكان[(٣)] :

الإمام المشهور في علم النحو واللغة والرواية والدراية . كان علامة عصره ، وحافظ وقته ، ونادرة دهره .

وقال الصفدي[(٤)] :

كانت عنايته تامة في تصحيح الكتب ، وكتب الحواشي عليها بأحمر ، فإذا رأيتَ كتاباً قد ملكه فهو الغاية في الصحة والإتقان .

---

(١) إنباه الرواة ٢/ ١١١ .

(٢) إنباه الرواة ٢/ ١١١ .

(٣) وفيات الأعيان ٣/ ١٠٨ .

(٤) الوافي بالوفيات ١٧/ ٨٠ .

وقال السيوطي[1] :

شاع ذكره واشتهر ، ولم يكن في الديار المصرية مثله . . . وكان قيِّماً بالنحو واللغة والشواهد ، ثقة .

* * *

(١) بغية الوعاة ٢/ ٣٤ .

(١)

مسائل منثورة في التفسير
والعربية والمعاني

الكتاب

تناول ابن برّي في هذا الكتاب مسائل في العربية والتفسير والمعاني وبلغت هذه المسائل ثماني وثلاثين مسألة أورد فيها آيات قرآنية كريمة مبيِّناً ما فيها من إعراب وتفسير وقراءات وأجاب على ما يشكل منها عند الدارسين .

واعتمد المؤلف في شرحه لهذه الآيات على أقوال العلماء الذين سبقوه وقد ذكر منهم : مقاتل بن سليمان وسيبويه والكسائي وأبا إسحاق الزجاج والزمخشري . ولم يستشهد ابن بري إلّا ببيت واحد من الشعر للكميت بن زيد .

وهذه المسائل أثر نادر من آثار ابن برّي كنت أسعى للحصول عليها منذ أكثر من عشر سنوات إلى أن هيَّأَ الله ، عزّ وجلّ ، الأخ الدكتور حسين تورال الذي تفضل فوافاني بصورتها ، فجزاه الله عن العلم وأهله خير الجزاء .

ومخطوطة الكتاب نسخة فريدة تقع ضمن مجموع رقمه ٢٧٤٠ وتحتفظ بها مكتبة شهيد علي في تركيا .

ويقع هذا المجموع في ٥٦ ورقة ، في كل ورقة صفحتان ، وفي كلّ صفحة ١٥ سطراً .

وقد شغلت هذه المسائل الأوراق ١ب ـ ١٢أ .

وكتب المجموع بخط واضح مقروء ، وتاريخ نسخه سنة ٧٠٠هـ كما جاء في وجه الورقة ٣٣ .

وقد أرفقت بنشرتي هذه صوراً لعنوان المجموع وللصفحتين الأولى والأخيرة .

وأخيراً أرجو أنْ أكون قد أسديت خدمة للغة القرآن الكريم والحمد لله أوّلاً وآخراً .

صفحة العنوان

بسم الله الرحمن الرحيم اللهم صل على محمد وسلم .....
الحمد لله حمداً يوافي نعمه ويكافي مزيده واشهد ان لا اله الا الله
وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه
وسلم وعلى آله وصحبه وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين
قال الشيخ الامام العالم العامل السيد الكبير والحبر الاثير
لسان الادب وحجة العرب جمال الدين بن بري رحمه الله
مسألة فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلث ورباع
ما معنى التكرير في هذه الآية وهل يجوز أن تنوب أو ههنا
مناب الواو أم لا الجواب ان أو لا تقع ههنا
موقع الواو لان هذا انما جاء على البدل كأنه قال سبحانه
ثلاث بدلاً من مثنى ورباع بدلاً من ثلاث فلو قيل بأو لجاز
الا تكون الثلاث بدلاً من المثنى وان لا يكون لصاحب المثنى
ثلاث ولا لصاحب الثلاث رباع وانما جاء هذا بالواو
على جهة الحصر لما يحل من نكاح النساء من غير زيادة
كما تقول ادع ..... ثلاث ورباع .....
..... اي .....

والكسائي زهدت وزهدت بكسر الها وفتحها

تم الكلام في الالفاظ الكريمة والحمد لله

رب العالمين وصلى الله على

محمد خاتم النبيين وسلم عليه

الفاظ مما يوهم فيه جماعة من ضعفا الفقها وغيرهم

بسم الله الرحمن الرحيم اللهم صل على محمد وسلم عليه

اخبرنا الشيخ الفقيه الامام العالم المتقن المثبت الامين تقي

الدين ابو محمد عبد الخالق بن صالح بن علي بن زيدان المسكي

ابقاه الله قراءة عليه وانا اسمع في شوال سنة احدى عشرة

وستمائة بمصر قال اخبرنا الشيخ الامام العالم

جمال العلما ابو محمد عبد الله بن بري بن عبد الجبار بن

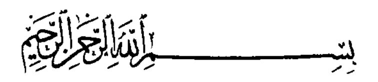
بري النحوي رحمه الله قال هذه الفاظ ذكرها

المتقدمون من علما اهل اللغة مما يوهم فيه كثير من ضعفا

الفقها وغيرهم نقلتها عنهم كما ذكروها واتبعت ذلك

زيادات

الصفحة الأخيرة



اللهم صلّ على محمد وسلم عليه تسليماً

الحمدُ لله حمداً يوافي نعمه ويكافي مزيده ، وأشهد أنْ لا إلهَ إلّا الله وحدَه لا شريكَ له ، وأشهد أنّ محمداً عبده ورسوله ، ﷺ ، وعلى آله وصحبه ، وسلام على المرسلين والحمدُ لله ربّ العالمين .

قال الشيخ الإمام العالم العامل السيد الكبير والحبر الأثير ، لسان الأدب وحجة العرب جمال الدين بن برّي ، رحمه الله :

مسألة

قوله تعالى : ﴿ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ﴾(١) .

ما معنى التكرير في هذه الآية ؟ وهل يجوزُ أَنْ تنوبَ (أو) هنا مناب الواو أم لا ؟

الجواب :

إنّ (أو) لا تقع ها هنا موقع الواو لأنّ هذا إنّما جاءَ على البدل ، كأنّه قالَ سبحانه : ثُلاث بدلٌ من ثُناء ، ورُباع بدلٌ من ثُلاث .

فلو قيل بـ (أو) لجازَ ألّا تكونَ الثلاث بدلًا من الثُناء ، وأنْ لا يكون لصاحب المثنى ثلاث ، ولا لصاحب الثلاث رباع ، وإنّما جاءَ هذا بالواو على جهة الحصر لما يحلُّ من نكاح النساء من غير زيادة ، كما تقول : ادخلوا عليّ ثُناء وثُلاث ورُباع . أي : أبحتُ لكم [٢أ] أنْ تدخلوا على هذه العدة لا زيادةَ عليها ، فإنْ شِئتم فادخلوا اثنين اثنين وثلاثةً ثلاثةً وأربعةً أربعةً ، ولا تزيدوا على ذلك .

---

(١) النساء ٣ . وينظر في الآية : معاني القرآن للفرّاء ١/ ٢٥٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٢٥ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٢/ ٨ ، ومشكل إعراب القرآن ١٨٩ ، والتبيان ٣٢٨ ، والدر المصون ٣/ ٥٦١ .

وعلى هذا قوله : ﴿ ۞ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱلۡعَٰمِلِينَ عَلَيۡهَا ﴾[1] .
فجاءَ بالواو لحَصْر عدّة المستحقين للصدقة : للفقراء والمساكين والعاملين ، إلى تمام الأصناف الثمانية من غير زيادة . وكذلك المُحَلُّ لكم من نكاح النساء من جهة الأعداد ، مثنى وثُلاث ورُباع من غير زيادة على ذلك ، إلّا أنّه يجوز في آية الصدقات أنْ تدفعَ صدقة لأحد الأصناف الثمانية ، ولا يجوز أنْ يجمعَ بينَ هذه الأقسام الثمانية من العدد من جهة أنّ الأبدالَ المعدولة في العدد لا يكون معناها إلّا على الانفراد ، وإنْ حصلَ فيها العطف بالواو كما مَثَّلْتُ أوّلًا فيما تقدّم من قول القائل : ادخلوا عليّ ثُناء وثُلاث ورُباع ، أي : اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة ، ولم يرد الجمع بينها كُلّها ، ولم يُرد [٢ب] ادخلوا علي تسعةً تسعةً .

ولو كانَ المعطوفُ يقضي الأمر فيه أنْ يكونَ بدلًا من المعطوف عليه فتكون الثلاثة بدلًا من الاثنين ، والأربعة بدلًا من الثلاثة لوجبَ مثل ذلك في قوله سبحانه : « إنّما الصدقاتُ للفقراء والمساكين والعاملين عليها » فتكون الصدقة للمساكين بدلًا من الفقراء ، والصدقة للعاملين عليها بدلًا من المساكين ، وليس الأمر كذلك .

وإنّما يجيء مثل هذا بالواو في كلام العرب على جهة الحصر للأصناف المعدودة ، أي المستحقين للصدقة : الفقراء والمساكين والعاملين عليها . إلى انتهاء الأصناف الثمانية من غير زيادة ، فمَن وُجِدَ منهم دُفِعَتْ إليه الصدقة . وهذا كما تقول : كنتُ آكل في بلدي اللحمَ والتمرَ والزيتَ والسمنَ والعسلَ ، فحَصَرَ أصنافَ ما يأكله ، ولم يُردْ أنّه كانَ يجمعُ بينَ هذِهِ كلّها في أكلةٍ .

وكذلك قوله سبحانه : ﴿ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾ ، أي : لينكح كُلٌّ [٣أ] منكم مَثْنَى وثُلاثَ ورُباعَ من غير زيادة على ذلك ، أي : الذي أُحِلَّ لكم من نكاح النساء هذه الأقسام الثلاثة : مَثْنَى وثلاثَ ورُباعَ من غير زيادة على ذلك ، كما تقولُ : كُل الرطبَ أُحادَ ومثنى وثُلاثَ ، أي : كُلْ هذا الرطبَ واحدةً

---

(١) التوبة ٦٠ وتمامها : ﴿ وَٱلۡمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمۡ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَٱلۡغَٰرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِۖ فَرِيضَةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ﴾ .

واحدةً واثنتين اثنتين وثلاثة ثلاثة .

ولو أتى بـ (أو) في هذه العدّة وقال : كُل مَثْنى أو ثُلاثَ أو رُباعَ ، لكان جائزاً ولا يلزم ما ذكره في الآية من أنّه لو أتى بـ (أو) عوضاً عن الواو لجاز ألّا يكون لصاحب مثنى ثلاث ، لأنّ هذا الخطاب وإنْ كان لجماعةٍ فإنّما يُراد به واحدٌ واحدٌ ، كما قالَ سبحانه : ﴿يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾[1] ، أي : يخرج كُلًّا منكم طفلًا ، فإذا كانَ الواحدُ هو المأمور بذلك فلا يصحّ أنْ يُقالَ : إنّه لا يكون لصاحب المثنى ثلاث ، لأنّ صاحبَ المثنى هو صاحبُ الثلاث والرباع .

هذا ما ذكره شيخنا الإمام العلامة ابنُ برِّي . رحمه الله .

وأمّا ما ذكره الزمخشري [٣ب] في الكشاف[2] فهو أنّه قال : اعلمْ أنّ معنى التكرير في قوله سبحانه : ﴿مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ﴾ أنّ الخطابَ للجميع يوجبُ التكرير ليصيبَ كلُّ ناكح[3] يريدُ الجمعَ ما أرادَ من العدَد الذي أطلقه[4] ، كما تقولُ للجماعة : اقتسموا هذا المالَ ، وهو ألفُ درهم : درهمين درهمين وثلاثةً ثلاثةً وأربعةً أربعةً ، ولو أفردتَ لم يكن له معنى ، وجاء العطف بالواو دون (أو) ، كما جاء بالواو في المثال الذي ذكرته لك .

ولو ذهبتَ تقول : اقتسموا هذا المالَ درهمين درهمين أو ثلاثةً ثلاثةً أو أربعةً أربعةً لأعلمتَ[5] أنّه لا يسوغ لهم إلّا أن يقتسموا[6] على أحد [أنواع] هذه القسمة ، وليس لهم أنْ يجمعوا بينهما فيجعلوا بعض القسم على تثنيةٍ وبعضه على تثليث وبعضه على تربيع ، ولذهب[7] معنى تجويز الجمع بين أنواع القسمة التي دَلَّتْ

---

(١) غافر ٦٧ .

(٢) الكشاف ١/ ٤٩٧ . والزيادة منه . ويلاحظ أنّ الكلام لأحد تلامذة ابن بري .

(٣) بعدها في الأصل : من الجمع . وليست في الكشاف .

(٤) في الكشاف : أطلق له .

(٥) في الكشاف : علمت .

(٦) الكشاف : يقتسموه .

(٧) الكشاف : وذهب .

عليها الواو . وتحريره أنّ الواو دلّت على إطلاق أنْ يأخذ الناكحون مَنْ أرادوا نكاحَها من النساء على [٤أ] طريق الجمع ، إنْ شاءوا مختلفين في تلك الأعداد ، وإنْ شاءوا متفقين [فيها] محظوراً عليهم ما وراء ذلك .

هذا ما ذكره الزمخشريّ .

وقد وهم بعضُ الناس في تأويل هذه الآية فجعله دليلاً على جواز التزويج بتسع نسوةٍ على الجمع ، وأجراه مجرى اثنين وثلاثة وأربعة . وليس كذلك ، لأنّ المعنى : فانكحوا ما طابَ لكم من النساء اثنتين اثنتين ، وإنْ شئتم ثلاثاً ثلاثاً ، وإنْ شئتم أربعاً أربعاً . ولو كان هذا محمولاً على ظاهره لقيل : تسع ، عوضٌ عن ثلاثة أشياء ، لأنّ الإيجازَ تقليلُ الكلامِ من غير إخلال ، وإذا كانَ المعنى يمكنُ أنْ يُعبَّرَ عنه بألفاظ قَليلة ، ويُعبَّر عنه بألفاظ كثيرة ، فالألفاظ القليلة إيجازٌ ، فقولُ القائلِ : لي عند زيدٍ عشرةٌ ، أوجزُ وأخصرُ من قوله : لي عنده خمسةٌ وثلاثةٌ واثنانِ ، في موضع : لي عنده عشرةٌ .

وبلاغةُ القرآن أعلى طبقات البلاغة إذ هو معجزٌ .

وقد قال بعضُ العلماء[1] : البلاغةُ إِيصالُ المعنى إلى القلب [٤ب] في أحسن صورة من اللفظ . فأعلاها طبقةً في الحُسْنِ بلاغة القرآن ، ولم يُبح التزويج بتسعٍ إلّا لرسول الله ﷺ ، فإنّه أُبيح له الجمعُ بينَ هذا العدد ، وهو أحدُ خصائصه ، عليه السلام .

وإعرابُها :

الفاءُ جوابُ الشرط في قوله : ﴿ فإنْ خِفْتُم ﴾ .

و﴿ ما طابَ لكم ﴾ : (ما) في موضع نصب بـ ﴿انكحوا﴾ .

و« من النساءِ » : متعلّق بـ ﴿انكحوا﴾ .

و﴿ما﴾ يجوز فيها وجهان :

---

(١) مواد البيان ٢/ ١٣٢ .

أحدهما : أنْ تكونَ خبرية بمعنى (الذي) ، و(طاب) صلتها ، و(لكم) متعلّق بـ (طاب) ، وهي على تقدير الصفة ، لأنّ (ما) إذا كانت صفةً صلحت لمَنْ يعقل ، ثمّ تُقامُ الصفة مقامَ الموصوف . وقال بعض النحويين : المؤنث من العقلاء يجري مجرى ما لا يعقل .

والثاني : أنْ تقدّر (ما) تقدير المصدر ، أي : فانكِحوا الطيّب من النساء ، وهذا على تقدير حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه . أي : فانكحوا ذواتِ الطيّب لكم ، أي : ذوات الحلّ لكم ، لأنّ معنى قوله سبحانه : ﴿ مَا طَابَ لَكُم ﴾ ، أي : [٥أ] ما حلّ لكم ، ثمّ حُذِفَ المضاف .

﴿ مَثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۖ ﴾ : في موضع نصب على البدل من (ما) . ويجوز أنْ يكنَّ في موضع الحال من (ما) ، لأنّها بمعنى (الذي) .

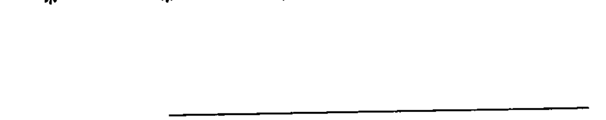
واختُلِفَ في العِلَّةِ المانِعةِ لهذه الأسماء من الصرف . قيل : المانعُ لصرفِها الصفةُ والعَدْلُ . وقيل : العَدْل والجمع . وهذا العَدْل ، أَعني عدل النكرة عن النكرة ، مختصٌّ بالعدد . والمسموع عن العرب العَدْل من واحدٍ إلى أربعةٍ ، كما جاء في القرآن . ورُبّما جاء فيما دون ذلك نادراً . قال الكُمَيْتُ[1] :

فلم يستريثوكَ حتى رميـ ـتَ فوقَ الرجالِ خِصالاً عُشارا

وهذا النوع لا ينصرفُ في معرفةٍ ولا نكرةٍ .

واللهُ أعلمُ بالصواب

* * *



(١) شعره : ١/١٩١ . وينظر : مجاز القرآن ١/١١٦ .

سؤال

ما الحكمةُ في قوله في سورة الأنعام : ﴿أَعۡلَمُ مَن يَضِلُّ﴾[1] بحذف الباء . وقالَ في سورة ن والقلم[2] بإثباته[3] ؟

فالجوابُ :

لأنّ ما [٥ب] في سورة الأنعام معناه : يعلمُ أيّهم يطيعه ، من قوله : ﴿وَإِن تُطِعۡ أَكۡثَرَ مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۚ﴾[4] .

وما في القلم معناه : أعلمُ بما كانَ وبما يكونُ من أحوالِ مَنْ ضَلَّ ، بدليل قوله : ﴿فَسَتُبۡصِرُ وَيُبۡصِرُونَ ۝٥ بِأَييِّكُمُ ٱلۡمَفۡتُونُ ۝٦﴾[5] .

* * *

سؤال

ما الحكمةُ في قوله عزّ وجلّ في سورة الأنعام : « فسوفَ »[6] ، وكذلكَ في الزُّمَر[7] . وقالَ في سورة هود : « سوفَ »[8] ؟

فالجوابُ :

لأنّه تقدّم في السورتين بأنْ أَمَرَهم أَمْرَ وعيدٍ بقوله : « اعملوا » أي : اعملوا

---

(١) الأنعام ١١٧ . وينظر : مشكل إعراب القرآن ٢٦٦ والدر المصون ٥/ ١٢٦ .

(٢) آية ٧ وهي : ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعۡلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ وَهُوَ أَعۡلَمُ بِٱلۡمُهۡتَدِينَ﴾ .

(٣) أي : بإثبات الباء . وينظر : فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن ١٧٤ ـ ١٧٥ .

(٤) الأنعام ١١٦ .

(٥) القلم ٥ و٦ .

(٦) الأنعام ١٣٥ : ﴿قُلۡ يَٰقَوۡمِ ٱعۡمَلُواْ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمۡ إِنِّي عَامِلٞۖ فَسَوۡفَ تَعۡلَمُونَ مَن . . .﴾ .
وينظَر : فتح الرحمن ١١٧ .

(٧) الزمر ٣٩ : ﴿قُلۡ يَٰقَوۡمِ ٱعۡمَلُواْ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمۡ إِنِّي عَٰمِلٞۖ فَسَوۡفَ تَعۡلَمُونَ﴾ .

(٨) هود ٩٣ : ﴿وَيَٰقَوۡمِ ٱعۡمَلُواْ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمۡ إِنِّي عَٰمِلٞۖ سَوۡفَ تَعۡلَمُونَ﴾ .

فستجزون . ولم يكن في هود (قُل) فصارَ استئنافاً .

* * *

مسألة

قوله : ﴿وَذَرُوا۟ ظَٰهِرَ ٱلْإِثْمِ وَبَاطِنَهُۥٓ﴾[1] .

قيل : ظاهره : ما نفعله بالجوارحِ ، وباطنه : ما نفعله بالقلب .

* * *

مسألة

قوله ، عزَّ وجلَّ : ﴿كُلُوا۟ مِن ثَمَرِهِۦٓ﴾[2] .

إنّما قَدَّم ذِكْرَ الأكلِ لأمرين :

أحدهما : تسهيلًا لإيتاء حَقِّهِ .

والثاني : تغليباً لحقِّهم وافتتاحاً بنفعهم بأموالهم .

* * *

مسألة

ما الحكمةُ في قوله : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ﴾[3] (ختمها) في أوّل السورةِ بقوله : ﴿فَقَدِ ٱفْتَرَىٰٓ إِثْمًا عَظِيمًا﴾ . وقال في آخرها : ﴿فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾[4] ؟

فالجواب :

لأنّ الآية الأولى في اليهود [٦أ] وهم عرفوا صحةَ نبوةِ محمد ﷺ ، من التوراة فكذّبوا وافتروا على الله ما لم يكن في كتابهم .

---

(١) الأنعام ١٢٠ . وينظر : تفسير الطبري ٨/ ١٣ وتفسير القرطبي ٧/ ٧٤ .

(٢) الأنعام ١٤١ . وينظر : تفسير الطبري ٨/ ٥٢ وتفسير القرطبي ٧/ ٩٩ .

(٣) النساء ٤٨ : ﴿. . . وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفْتَرَىٰٓ إِثْمًا عَظِيمًا﴾ .

(٤) النساء ١١٦ : ﴿. . . وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾ .

وينظر في الآيتين : فتح الرحمن ١١٥ ـ ١١٦ .

والثانية نزلتْ في مشركي العرب ، فلم يكن عندهم كتاب فيرجعوا إليه ، فكان ضلالهم أشدّ وبعدهم عن الرشاد أتمّ وإنْ كانوا كُلّهم ضلاّلاً مفترين .

* * *

سؤال

ما الحكمةُ في قوله في سورة النساء : ﴿ إِن تُبْدُوا۟ خَيْرًا ﴾[1] . وقالَ في الأحزاب : ﴿شَيْـًٔا﴾[2] ؟

فالجوابُ :

لأنّ ما في سورة النساء وقع في مقابلة السوء المذكورة في قوله : ﴿ ۞ لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ ﴾[3] ، فاقتضتِ المقابلة أنْ يكونَ بإزاء السوء الخيرُ .

وأمّا في الأحزاب فوقع بعد قوله : ﴿ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا فِى قُلُوبِكُمْ ﴾[4] ، فاقتضى العمومَ ، و(شيء) من أعمِّ العموم .

* * *

مسألة

إنْ قيل : ما الفائدةُ في قوله تعالى : ﴿ إِذَآ أَثْمَرَ ﴾[5] وقد علم أنّه إذا لم يثمر لم يُؤكل منه ؟

فالجواب :

وذلك لمّا أُبيح لهم الأكل من ثمره قيلَ : إذا أثمرَ ، ليعلم أنّ وقت الإباحة وقت إطلاع الشجر الثمرَ لئلا يتوهم أنّه لا يُباحُ إلّا إذا أثمرَ وأينعَ .

* * *

---

(١) آية ١٤٩ .

(٢) آية ٥٤ : ﴿ إِن تُبْدُوا۟ شَيْـًٔا ﴾ .

(٣) النساء ١٤٨ .

(٤) الأحزاب ٥١ .

(٥) الأنعام ١٤١ : « كُلُوا من ثمره إذا أثمر » . وينظر : فتح الرحمن ١٧٨ .

مسألة

إنْ قيل : لِمَ [٦ب] قدّمَ الشكرَ على الإيمان[1] ؟

« **فالجواب** » :

وذلك أنّ العاقل ينظر إلى ما عليه من النعمة العظيمة في خلقه وتعريضه للمنافع فيشكر شكراً مبهماً ، فإذا انتهى به النظر إلى معرفة النّعم آمنَ به ثمّ شكرَ شكراً مفصّلاً ، فكان الشكرُ متقدِّماً على الإيمان ، وكأنّه أصل التكليف ومداره .

* * *

مسألة

قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيْنِ ﴾[2] .

ليس (جعل) ها هنا بمعنى (صيّر) ، لأنّ ذلك يقتضي حالة سابقة نُقِلَ الشيء عنها إلى حالة أخرى ، ولا الذي بمعنى (حَكَمَ) ، ولا بُدّ من أحد التقديرين ، أحدهما : وجعلنا الشمسَ والقمرَ فيهما آيتين .

* * *

مسألة

قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَـَٔاوَىٰ ﴾[3] .

قيل : وَجَدَكَ عديمَ النظيرِ من الدرّ اليتيم فآواك إلى كرامته ، واصطفاكَ لرسالته .

* * *

---

(١) في قوله تعالى : ﴿ مَّا يَفْعَلُ ٱللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِن شَكَرْتُمْ وَءَامَنتُمْ . . . ﴾ الآية ١٤٧ من سورة النساء . وينظر : تفسير الرازي ١١/ ٩٠ .

(٢) الإسراء ١٢ .

(٣) الضحى ٦ .

سؤال

« لِمَ » قال في الأنعام : ﴿ أَلَمْ يَرَوْا ﴾[1] . وقال في غيرها : ﴿ أَوَلَمْ ﴾[2] ؟

فالجواب :

وذلك ما كانَ الاعتبار فيه بالمشاهدة ذَكَرَه بالألفِ وواو العطف أو فائه[3] . وما كان الاعتبار فيه بالاستدلال [٧أ] ذُكِرَ بالألف وحده . ولا ينقض هذا الأصل قوله : ﴿ أَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ مُسَخَّرَاتٍ ﴾[4] ، لاتصالها بقوله : ﴿ وَاللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ ﴾ الآية[5] ، وسبيلُها الاعتبار بالاستدلال فبنى ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا ﴾ عليه .

* * *

سؤال

قوله تعالى : ﴿ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ ﴾[6] .

في معناه ثلاثة أوجه :

أحدها : نعمتم .

الثاني : كرمتم .

الثالث : زكوتم .

* * *

سؤال

« لِمَ » قالَ في براءة في أولها : ﴿ ثُمَّ تُرَدُّونَ ﴾[7] ، وقال في الثانية :

---

(١) الأنعام ٦ ، وينظر : فتح الرحمن ١٥٩ .

(٢) الرعد ٤١ وآيات أخرى . ينظر : المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ٢٨٤ .

(٣) كقوله تعالى : ﴿ أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَىٰ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ . . . ﴾ سبأ ٩ .

(٤) النحل ٧٩ . وفي الأصل : أولم .

(٥) النحل ٧٨ .

(٦) الزمر ٧٣ . وينظر : زاد المسير ٧/ ٢٠١ .

(٧) التوبة ٩٤ : ﴿ وَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا =

﴿ وَسَتُرَدُّونَ ﴾[1] ، ثمّ زاد فيها : ﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ .

فالجواب :

لأنّ الآية الأولى خطاب للمنافقين ، ونفاقهم لا يطلع عليه غير الله والنبيّ عليه السلام ، بإطلاع الله له عليه .

والآية الثانية خطاب للمؤمنين ، وأولها ﴿ٱعْمَلُوا﴾ أنّ الطاعات والعبادات والصدقات ، وهذه يراها المؤمنون كما يراها رسول الله ﷺ .

وأمّا قوله في الآية الأولى : ﴿ ثُمَّ تُرَدُّونَ ﴾ ، وفي الثانية : ﴿ وَسَتُرَدُّونَ ﴾ فالجوابُ :

وذلك لأن الأولى وعيدٌ ، و(ثُمّ) للتأخير . والثانية[2] وعدٌ [٧ب] والسين أقربُ إلى الحال من (ثُمّ) ، فوافق ما قبل الآية من قوله : ﴿ فَسَيَرَى ٱللَّهُ ﴾ ، فقرّبَ الثوابَ وبَعَّدَ العِقابَ .

* * *

مسألة

قوله تعالى : ﴿ وَعَلَى ٱللَّهِ قَصْدُ ٱلسَّبِيلِ وَمِنْهَا جَآئِرٌ ﴾[3] .

أي : على تبيين الطريق المستقيم والدعاء إليه بالحجج والبراهين ، فقوله : ﴿ وَمِنْهَا جَآئِرٌ ﴾ أي : من السُبُل طُرُقٌ غير قاصدةٍ للحقِّ .

* * *

= كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ .

(١) التوبة ١٠٥ : ﴿ وَقُلِ ٱعْمَلُوا فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ .
وينظر : فتح الرحمن ٢٣٩ .

(٢) في الأصل : والثاني .

(٣) النحل ٩ . وينظر : معاني القرآن وإعرابه ٣/ ١٩٢ وزاد المسير ٤/ ٤٣٢ .

سؤال

إنْ قيلَ : لِمَ قالَ : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا رَكِبَا فِي ٱلسَّفِينَةِ خَرَقَهَا ﴾[1] ، بغير فاء . وقال : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا لَقِيَا غُلَٰمٗا فَقَتَلَهُۥ ﴾[2] بالفاء ؟

فالجوابُ :

وذلك لأنّ خرقها جُعِلَ جزاءً للشرط ، وجعل قتله من جُملة الشرط معطوفاً عليه ، والجزاء : ﴿ قَالَ أَقَتَلْتَ ﴾ .

فإنْ قِيلَ : فلِمَ خُولِفَ بينهما ؟

« **فالجواب** » :

وذلك لأنّ خرقَ السفينة لم يتعقّب الركوب ، وقد تعقّبَ القتلُ لقاء الغلام .

* * *

مسألة

قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيْنِ ﴾[3] .

فيه وجهان :

أحدهما : أنْ يُرادَ : أنّ الليلَ والنهارَ آيتان في أنفسهما ، فتكون الإضافة في آية الليل وآية النهار للتبيين [٨أ] كإضافة العدد إلى المعدود ، أي : فمحونا الآية التي هي الليل وجعلنا الآية التي هي النهار مُبصرة .

والثاني : أنْ يُرادَ : وجعلنا نيري الليلِ والنهارِ آيتينِ ، يريد الشمسَ والقمرَ .

﴿ فَمَحَوْنَآ ءَايَةَ ٱلَّيْلِ ﴾ : أيْ : جعلنا الليل ممحوَّ الضوء مطموساً مُظلماً لا يُستبانُ فيه شيء ، كما لا يُستبان ما في اللوح الممحو .

---

(١) الكهف ٧١ .

(٢) الكهف ٧٤ . وينظر : فتح الرحمن ٣٤٥ .

(٣) الإسراء ١٢ . وينظر : المحرر الوجيز ١٠/ ٢٦٧ .

وجعلنا النهارَ مبصراً ، أي تُبصرُ فيه الأشياءُ وتستبانُ . أو فمحونا آيةَ الليل التي هي للقمر حيثُ لم نخلقْ له شعاعاً كشعاعِ الشمس وتُرى به الأشياء رؤيةً بَيِّنة . وجعلنا الشَمسَ ذات شعاع يُبصرُ في ضوئها كلّ شيء .

﴿ لِتَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ ﴾[1] : أي : لتتوصلوا بضياء النهار إلى استبانة أعمالكم والتصرف في معايشكم .

* * *

مسألة

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ﴾[2] .

قال بعضُ المفسرين : إنّما قال : ﴿ أَمْثَالُكُمْ ﴾ للنسبة التي بينهم لأنّهم ما فهموا ما جاءَ به النبي ﷺ ، من الآيات ، ولا علموا ، فكذلك [٨ب] الأصنامُ حجارةٌ لا تعقلُ ولا تفهمُ .

وقيل : إنّما قال : ﴿ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ﴾ استهزاء بهم ، أي : قصارى أمرهم أنّهم يكونون أحياء عقلاً ، فإنْ ثبتَ ذلكَ فهم عبادٌ أمثالُكم لا تفاضل بينكم ، ثمّ أبطلَ أن يكونوا عباداً أمثالهم فقال : ﴿ أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا ﴾ الآية[3] .

قال مقاتل[4] : المرادُ بهذه الآية طائفة من العرب من خزاعة كانت تعبدُ الملائكة فأعلمهم اللهُ أنّهم عبادٌ أمثالهم لا آلهة .

فإنْ قيلَ : ما الدعاءُ الأَوّلُ ؟ وما الدعاءُ الثاني ؟

فالجوابُ :

أمّا الدعاءُ الأوّلُ فتسميتهم الأصنام آلهة ، كأنّه قالَ : إنّ الذين يدعون آلهة من

---

(١) الإسراء ١٢ .

(٢) الأعراف ١٩٤ . وينظر : تفسير الرازي ١٥/ ٩٦ وتفسير القرطبي ٧/ ٣٤٢ .

(٣) الأعراف ١٩٥ .

(٤) المحرر الوجيز ٧/ ٢٢٩ . ومقاتل بن سليمان ، توفي ١٥٠هـ . (تاريخ بغداد ١٣/ ١٦٠ ، طبقات المفسرين للداودي ٢/ ٣٣٠) .

دون الله .

وأمّا الثاني فطلبُ المنافع وكشف المضار من جهتهم ، وذلك مأيوسٌ من قبلهم ، وعبادةُ مَنْ هذه صفتهم جهلٌ وسخفٌ .

وقيل : ﴿عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾ : وذلك أنّهم توهموا أنّها تضرُّ وتنفعُ ، فقيل : ليس تخرج بذلك عن حُكْمِ خلق الله .

* * *

مسألة

قوله عزّ وجلّ : ﴿. . . وَلَا عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا مِنۢ بُيُوتِكُمْ﴾[1] .

إنْ قِيلَ : ما المُرادُ بقوله : ﴿بُيُوتِكُمْ﴾ ؟

[١٩أ] **فالجوابُ** :

وذلك أنّه أرادَ بيوت أولادِكم فنسبها إليهم ، لأنّ الأولاد كسبُهم وأموالُهم كأموالهم ، يدلّ على ذلك أنّ الناس لا يتوقون أنْ يأكلوا من بيوتهم ، وأنّه عدّ القرابات ، وهم أَبْعَدُ شيء من الولد ، ولم يذكر الولد .

* * *

مسألة

قوله تعالى : ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ﴾[2] .

إنْ قِيلَ : إنّما تذكر الكُنية للتعظيم ، وهذا في محل تحقير .

فالجوابُ :

وذلك أنّه كانَ اسمه عبد العزّى ، والله سبحانه لم يرض ذلك .

---

(١) النور ٦١ : ﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلْأَعْمَىٰ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْمَرِيضِ حَرَجٌ وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ . . .﴾ .

وفي الأصل : (ليس عليكم جناح أن تأكلوا من بيوتكم) . وهو سهو .

(٢) المسد ١ . وينظر : تفسير القرطبي ٢٠/ ٢٣٦ والبحر المحيط ٨/ ٥٢٥ .

والثاني : أنّ المراد به النارُ ، فكأنّه قالَ : أبو النار ، مشبهه بما يؤولُ إليه فتكون النهاية في الحقارةِ .

* * *

مسألة

قوله تعالى : ﴿وَٱلصَّٰلِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ﴾[1] .

إنْ قِيلَ : لِمَ خصَّ الصالحين ؟

قيل : ليخصّ دينَهم ويحفظ عليهم صلاحهم ، وأنّ الصالحين من الأرقاء هم الذين مواليهم يشفقون عليهم وينزلونهم منزلة الأولاد في الأثرة والمودّة ، وكانوا مظنّةً للتوصية بنسائهم والاهتمام بهم .

* * *

مسألة

إنْ قيلَ : قد اختلفَ التنزيل في قوله تعالى : ﴿مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ﴾[2] [٩ب] ﴿مِّن طِينٍ لَّازِبٍ﴾[3] ، ﴿مِن تُرَابٍ﴾[4] .

فالجوابُ :

وذلك متّفقٌ في المعنى ومفيدٌ أنّه خلقه من تراب جعله طيناً ثُمّ حمأً مسنوناً .

* * *

مسألة

قوله تعالى : ﴿ذَٰلِكُم بِمَا كُنتُمْ تَفْرَحُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَبِمَا كُنتُمْ تَمْرَحُونَ﴾[5] .

قيل : الفرح : السرور ، والمرح : البَطَر ، فسَرّوا بالإمهال وبطروا بالنعم .

* * *

---

(١) النور ٣٢ . وينظر : المحرر الوجيز ١١/ ٣٠٠ .
(٢) الحجر ٢٦ ، ٢٨ ، ٣٣ . وينظر : تفسير القرطبي ١٠/ ٢١ .
(٣) الصافات ١١ .
(٤) آل عمران ٥٩، وآيات أخرى .
(٥) غافر ٧٥ . وينظر : تفسير القرطبي ١٥/ ٣٣٣ .

مسألة

قوله تعالى : ﴿ وَتَوَاصَوْاْ بِٱلْحَقِّ﴾[1] .

قيل : هو التوحيد . وقيل : هو القرآن . وقيل : هو اللهُ عزّ وجلَّ .

﴿ وَتَوَاصَوْاْ بِٱلصَّبْرِ﴾[2] على طاعة الله . وقيل : على ما افترضَ اللهُ . وقيل : على محارم الله واتباع الشهوات .

* * *

مسألة

قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ﴾[3] .

في الزّبور : أي في الكتاب ، من بعد ذكرنا في السماء ، وقيلَ : من بعدِ كَتْبِهِ في أمّ الكتاب . وقيل : في الزبور : يعني زبور داود .

من بعد الذّكْر : يعني التوراة .

* * *

مسألة

قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُواْ عَذَابًا دُونَ ذَٰلِكَ﴾[4] .

الذين ظلموا : هم أصحاب الصغائر وأصحاب الحدود .

ومعنى دونَ ذلك : أقلَّ [١٠أ] من ذلك ، فإنّهم مُخَفَّفٌ عنهم العذاب .

* * *

---

(١) العصر ٣ . وينظر : الوجوه والنظائر في القرآن الكريم ١٧٢ .
(٢) العصر ٣ .
(٣) الأنبياء ١٠٥ . وينظر : الوجوه والنظائر في القرآن الكريم ٧٠ .
(٤) الطور ٤٧ . وينظر : تفسير القرطبي ١٧/ ٧٨ .

مسألة

قوله تعالى : ﴿وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾[1] .

وقع في ظاهر الكلام على الموت ، وإنّما هو في الحقيقة على ترك الإسلام لئلا يصادفهم الموتُ عليه . والمعنى : الزموا الإسلام فإذا أدرككم الموتُ صادفكم عليه ، كما تقول : لا أراكَ ها هُنا[2] ، موقع حرف النهي عن الرؤية ، وأنتَ لم تَنْهَ نفسَكَ على الحقيقة بل نهيتَ المخاطبَ كأنّكَ قُلتَ : لا يقربنّ هذا الموضع فمتى جئته لم أرَكَ فيه . وهذا من سعة الكلام .

* * *

مسألة

قوله تعالى : ﴿لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ﴾[3] .

في هذه التوبة وجهان :

أحدهما : استنقاذهم من شِدّة القسوة .

والثاني : خلاصهم من مكايد العدوّ .

وقوله في آخر الآية : ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾ ، وهذه غير الأولى ، وفيها أيضاً قولان :

أحدهما : أنّ التوبة الأولى في الذهاب ، والتوبة الثانية في الرجوع .

الثاني : أنّ الأولى في السفر ، والثانية [١٠ب] بعد العودة إلى المدينة .

فإنْ قيلَ في الأولى : إنّ التوبة الثانية في الرجوع احتملت وجهين :

أحدهما : أنّها الإذن لهم بالرجوع إلى المدينة .

---

(١) آل عمران ١٠٢ . وينظر : معاني القرآن الكريم للنحاس ١/ ٤٥٢ .

(٢) في كتاب سيبويه ١/ ٤٥٣ : لا أَرَيَنَّكَ ههنا .

(٣) التوبة ١١٧ . وينظر : تفسير الطبري ١١/ ٥٤ وتفسير القرطبي ٨/ ٢٧٨ .

والثاني : أنّها بالمعونة لهم في إمطار السماء عليهم حتى حَيَوا .

فالتوبةُ على هذين القولين عامة .

وإنْ قيل : التوبة الثانية بعد خروجهم إلى المدينة احتملت وجهين :

أحدهما : أنّ العفو عنهم في ممالأة من تخلّف عن الخروج معهم .

والثاني : غُفران ما همَّ به فريقٌ منهم في العدول عن الحقّ .

فالتوبةُ على هذين الوجهين خاصة .

* * *

مسألة

قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوٓا۟ ﴾[1] .

أي : ليستقيموا على التوبة ، لأنّه قد تقدَّمت توبتهم . وإنّما امتحنهم بذلك استصلاحاً لهم ولغيرهم .

وقيل : ثم تابَ عليهم ليتوبوا : أي : قَبِلَ توبتهم ليرجعوا إلى حال الرضى عنهم .

وقيل : ليتمسكوا بها في مستقبلِ أوقاتهم .

* * *

مسألة

قوله عزَّ وجلَّ : ﴿ ٱنفِرُوا۟ خِفَافًا وَثِقَالًا ﴾[2] .

قيل : خِفّة اليقين [١١أ] وثقل اليقين .

وقيل : خِفافاً إلى الطاعةِ ثِقالًا عن المعصية .

* * *

---

(١) التوبة ١١٨ . وينظر : تفسير القرطبي ٨/ ٢٨٨ .

(٢) التوبة ٤١ . وينظر : تفسير الطبري ١٠/ ١٣٧ وزاد المسير ٣/ ٤٤٢ .

مسألة

قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾[1] .

جاء بـ (ثُمَّ) ها هنا لتراخي الإيمان وتباعده في الرتبة والفضيلة عن العتق والصدقة ، لا في الوقت لأنّ الإيمان هو السابقُ المقدّم على غيره ولا يثبتُ عملٌ صالحٌ إلّا بِهِ .

* * *

مسألة

قوله عزّ وجلّ : ﴿ قُلْ هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ءَامَنَّا بِهِۦ وَعَلَيْهِ تَوَكَّلْنَا ﴾[2] .

إنْ قيلَ : لِمَ أَخّرَ مفعول (آمنا) وقدّم مفعول ﴿توكّلنا﴾ ؟

فالجوابُ :

وذلك لوقوع ﴿ءَامَنَّا﴾ تعريضاً بالكافرين حين ورد عقيبَ ذكرِهم ، فكأنَّهُ قيل : آمنا ولم نكفر كما كفرتم ، ثمّ قالَ : وعليه توكّلنا خُصوصاً لم نتكِلْ على ما أنتم متكِلون عليه من رجالِكم وأموالِكم .

* * *

مسألة

قوله عزّ وجلّ : ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ مُّقْتَدِرًا ﴾[3] .

أحسنُ ما قِيلَ في هذا قول سيبويه[4] ، قال : عاينَ القومُ قدرةَ الله تعالى فقِيلَ لهم : هكذا كان . أي : لم يَزَلْ مُقْتَدِراً .

* * *

---

(١) البلد ١٧ . وينظر : البحر المحيط ٨/ ٤٧٦ .

(٢) الملك ٢٩ . وينظر : تفسير القرطبي ١٨/ ٢٢٢ .

(٣) الكهف ٤٥ . وينظر : تفسير الطبري ١٥/ ٢٥٢ .

(٤) عمرو بن عثمان ، ت١٨٠هـ . (مراتب النحويين ٦٥ وطبقات النحويين واللغويين ٦٦) .

مسألة

قوله تعالى : ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ﴾[1] .

حال من الخارجين ، وهو فعل للإبصار [١١ب] وذُكِّرَ كما تقولُ : يخشعُ أبصارُهم .

وقُرِىء : ﴿خَٰشِعَةً﴾ على : تخشعُ أبصارُهم .

و﴿خُشَّعًا﴾ على يخشعن أبصارهم ، وهي لغةُ مَنْ يقولُ : (أَكلوني البراغيثُ)[2] ، وهم طيِّىء .

ويجوزُ أنْ يكونَ في ﴿خُشَّعًا﴾ ضميرهم ، وتقع ﴿أَبْصَٰرُهُمْ﴾ بدلًا منه .

وقُرِىء : ﴿خُشَّعٌ أَبْصَٰرُهُمْ﴾ على الابتداء والخبر ، ومحلّ الجملة النصب على الحال ، كقوله : حاضِراً الجودُ والكرمُ .

وخشوعُ الأبصار : كناية عن الذِّلَّة والانخذال ، لأنّ ذِلَّةَ الذليل وعِزَّةَ العزيز تظهران في عيونهما .

* * *

مسألة

إنْ قالَ قائلٌ : لِمَ قالَ : ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾[3] وهي آية للجميع ؟

قِيلَ : معناه : إنْ كنتم مؤمنين بالله ، إذْ كان لا يصحّ العلم بمدلول المعجزة إلّا بمَنْ آمَنَ باللهِ سبحانه ، لأنّ العِلمَ بالمُرسلِ قبلَ العلمِ بالرسول ، ولأنّ مَنِ استحقَّ صفة مؤمنٍ علمَ أنّ ذلك من إرادة الله .

* * *

---

(١) القمر ٧ ، وفي المصحف الشريف : خُشّعاً . وينظر في قراءات هذه الآية : السبعة في القراءات ٦١٧ ـ ٦١٨ وتفسير القرطبي ١٧/ ١٢٩ ـ ١٣٠ والبحر المحيط ٨/ ١٧٥ ـ ١٧٦ .

(٢) ينظر عن هذه اللغة : دقائق التصريف ١٤٥ والجنى الداني ١٨٢ ومغني اللبيب ٤٠٥ .

(٣) البقرة ٢٤٨ وآل عمران ٤٩ . وينظر : الوسيط في تفسير القرآن المجيد ١/ ٣٥٦ .

مسألة

إنْ قيل : هل شَكَّ العُزَيرُ ، عليه السلام ، في قوله تعالى : ﴿ قَالَ أَنَّىٰ يُحْيِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ﴾[1] ؟

قُلنا : لا [١٢أ] وذلك أنّه إنّما أَرَاد : كيفَ يُحيي اللهُ أهلَ هذه القريةِ بعدَ موتِهم ، قَصَدَ بذلك المعاينة للكيفية فأُري ذلك في نفسه وحمارِهِ لا على طريق إنكار قدرة الله تعالى .

* * *

مسألة

قوله تعالى : ﴿ فَٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾[2] .

وإذا غفرَ ذنبه فقد وقاهُ عذابَ النار ، وهل ذلك تكرارٌ أمْ هما مسألتان ؟

فالجواب :

قيل : هما مسألتان :

إحداهما[3] : طلب ستر الذنوب بترك العتاب عليها وإخفائها عن أهل الحشر حتى لا يفتضح فيها .

والثانية[4] : أنْ تحرسهم من عذاب النار .

وقد يجوز أنْ تستر ذنبه ولا تعاقب عليه .

ويجوز أنْ تستر ذنبه وتعاقب عليه ضرباً من العقوبة ، فإذا ستره ورفع جميع التبعة عنه فقد تمّ له مُراده .

* * *

---

(١) البقرة ٢٥٩ . وينظر : المحرر الوجيز ٢/ ٢٩٠ وتفسير القرطبي ٢/ ٢٩٠ .
(٢) آل عمران ١٦ . وينظر : تفسير الرازي ٧/ ٢١٦ ـ ٢١٧ .
(٣) في الأصل : أحدهما .
(٤) في الأصل : والثاني .

مسألة

قوله عزّ وجلّ : ﴿ وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ﴾[1] .

قال أبو إسحاق[2] : ليست ﴿ فِيهِ ﴾ داخلة في الصلة ، ولكنها تبيينٌ ، أي : زهادتهم فيه .

وحكى سيبويه[3] [١٢ب] والكسائي[4] : زَهَدْتُ وزَهِدْتُ ، بكسر الهاء وفتحها .

* * *

تمّ الكلام في الآيات الكريمة والحمدُ لله ربّ العالمين وصلّى الله على محمد خاتم النبيين وسلّم عليه .

* * *

---

(١) يوسف ٢٠ . وينظر : زاد المسير ٤/ ١٩٧ وتفسير القرطبي ٩/ ١٥٧ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٩٨ . وأبو إسحاق الزجاج ، ت٣١١هـ .

(٣) الكتاب ٢/ ٢١٩ .

(٤) علي بن حمزة ، ت١٨٩هـ . (نور القبس ٢٨٣ وإنباه الرواة ٢/ ٢٥٦) . وينظر : الزاهر ١/ ٢٠٦ والدرر المبثثة ١٢٥ .

مصادر البحث ومراجعه

ـ المصحف الشريف .

ـ إنباه الرواة على أنباه النحاة : القفطي ، جمال الدين علي بن يوسف ، ت٦٤٦هـ ، تحـ أبي الفضل ، مط دار الكتب ، مصر ١٩٥٥ ـ ٧٣ .

ـ البحر المحيط : أبو حيان الأندلسي ، أثير الدين محمد بن يوسف ، ت٧٤٥هـ ، مط السعادة بمصر ١٣٢٨هـ .

ـ بغية الوعاة : السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ، ت٩١١هـ ، تحـ أبي الفضل ، الحلبي بمصر ١٩٦٥ .

ـ تاريخ بغداد : الخطيب البغدادي ، أحمد بن علي ، ت٤٦٣هـ ، مط السعادة بمصر ١٩٣١ .

ـ تبصير المنتبه بتحرير المشتبه : ابن حجر العسقلاني ، أحمد بن علي ، ت٨٥٢هـ ، تحـ البجاوي ، مصر ١٩٦٦ .

ـ التبيان في إعراب القرآن : أبو البقاء العكبري ، عبد الله بن الحسين ، ت٦١٦هـ ، تحـ البجاوي ، البابي الحلبي بمصر ١٩٧٦ .

ـ تفسير الرازي (مفاتيح الغيب) : الفخر الرازي ، محمد بن عمر ، ت٦٠٦هـ ، دار الفكر ، لبنان ١٩٨٥ .

ـ تفسير الطبري (جامع البيان) : الطبري ، أبو جعفر محمد بن جرير ، ت٣١٠هـ ، البابي الحلبي بمصر ١٩٥٤ .

ـ تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) : القرطبي ، محمد بن أحمد ، ت٦٧١هـ ، القاهرة ١٩٦٧ .

ـ الجنى الداني في حروف المعاني : المرادي ، حسن بن قاسم ، ت٧٤٩هـ ، تحـ طه محسن ، مط جامعة الموصل ١٩٧٦ .

ـ الدرر المبثثة في الغرر المثلثة : الفيروز آبادي ، محمد بن يعقوب ، ت٨١٧هـ ، تحـ د . علي حسين البواب ، الرياض ١٩٨١ .

ـ الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون : السمين الحلبي ، أحمد بن يوسف ، ت٧٥٦هـ ، تحـ د . أحمد محمد الخرّاط ، دمشق ١٩٨٧ .

ـ دقائق التصريف : القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب ، كان حيّاً سنة ٣٣٨هـ ، تحـ د . أحمد ناجي القيسي ود . حاتم صالح الضامن ود . حسين تورال ، بغداد ١٩٨٧ .

ـ زاد المسير في علم التفسير : ابن الجوزي ، عبد الرحمن بن علي ، ت٥٩٧هـ ، دمشق ١٩٦٥ .

ـ الزاهر في معاني كلمات الناس : ابن الأنباري ، أبو بكر محمد بن القاسم ، ت٣٢٨هـ ، تحـ د . حاتم صالح الضامن ، بيروت ١٩٧٩ .

ـ السبعة في القراءات : ابن مجاهد ، أبو بكر أحمد بن موسى ، ت٣٢٤هـ ، تحـ د . شوقي ضيف ، دار المعارف بمصر ١٩٨٠ .

ـ سير أعلام النبلاء : الذهبي ، شمس الدين محمد بن أحمد ، ت٧٤٨هـ ، تحـ جماعة من العلماء ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٩٨٤ .

ـ شعر الكميت بن زيد : د . داود سلوم ، النجف ١٩٦٩ .

ـ طبقات المفسرين : الداودي ، محمد بن علي ، ت٩٤٥هـ ، تحـ علي محمد عمر ، القاهرة ١٩٧٢ .

ـ طبقات النحاة واللغويين : ابن قاضي شهبة ، أبو بكر بن أحمد ، ت٨٥١هـ ، مصورة عن نسخة الظاهرية .

ـ فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن : زكريا الأنصاري ، ٩٢٦هـ ، تحـ الشيخ محمد علي الصابوني ، الجزائر ١٩٨٨ .

ـ الكتاب : سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان ، ت١٨٠هـ ، بولاق ١٣١٦هـ ـ ١٣١٧هـ .

ـ الكشاف عن حقائق التنزيل : الزمخشري ، محمود بن عمر ، ت٥٣٨هـ ، مط الحلبي بمصر ١٩٥٤ .

ـ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : ابن عطية الأندلسي ، عبد الحق بن غالب ، ت٥٤٦هـ ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، المغرب ١٩٧٥ ـ ١٩٨٨ (صدر منه اثنا عشر جزءاً) .

ـ مسالك الأبصار في ممالك الأبصار : ابن فضل الله العمري ، شهاب الدين أحمد بن يحيى ، ت٧٤٩هـ ، صورة عن مخطوطة أحمد الثالث باستانبول ، منشورات معهد تاريخ العلوم العربية والإسلامية ، ألمانيا ١٩٨٨ .

ـ مشكل إعراب القرآن : مكي بن أبي طالب القيسي المغربي ، ت٤٣٧هـ ، تحـ د . حاتم صالح الضامن ، بيروت ١٩٨٤ .

ـ معاني القرآن : الأخفش ، سعيد بن مسعدة ، ت٢١٥هـ ، تحـ د . فائز فارس ، الكويت ١٩٧٩ .

ـ معاني القرآن : الفراء ، يحيى بن زياد ، ت٢٠٧هـ ، الأول تحـ نجاتي والنجار ، والثاني تحـ النجار ، والثالث تحـ شلبي ، القاهرة ١٩٥٥ ـ ١٩٧٢ .

ـ معاني القرآن الكريم : النحاس ، أبو جعفر أحمد بن محمد ، ت٣٣٨هـ ، تحـ الشيخ محمد علي الصابوني ، مكة المكرمة ١٩٨٨ .

ـ معاني القرآن وإعرابه : الزجاج ، أبو إسحاق إبراهيم بن السري ، ت٣١١هـ ، تحـ د . عبد الجليل عبده شلبي ، بيروت ١٩٨٨ .

ـ المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم : محمد فؤاد عبد الباقي ، القاهرة .

ـ مغني اللبيب : ابن هشام الأنصاري ، جمال الدين عبد الله بن يوسف ، ت٧٦١هـ ، تحـ د . مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، لبنان ١٩٦٤ .

ـ مواد البيان : علي بن خلف الكاتب ، ت بعد سنة ٤٣٧هـ ، تحـ د . حاتم صالح الضامن ، نشر في مجلة المورد م١٧ ع١ ـ ٣ ، وم١٨ ع١ ـ ٣ ، بغداد ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩ .

- نور القبس من المقتبس : اليغموري ، يوسف بن أحمد ، ت٦٧٣هـ ، تحـ زلهايم ، مط الكاثوليكية ، بيروت ١٩٦٤ .

- الوافي بالوفيات : الصفدي ، خليل بن أيبك ، ت٧٦٤هـ ، منشورات المعهد الألماني للأبحاث ببيروت ١٩٣١ . . .

- الوجوه والنظائر في القرآن الكريم : هارون بن موسى القارىء ، أواخر ق٢ هـ ، تحـ د . حاتم صالح الضامن ، بغداد ١٩٨٨ .

- الوسيط في تفسير القرآن المجيد : الواحدي ، علي بن أحمد ، ت٤٦٨هـ ، تحـ محمد حسن أبو العزم الزفيتي ، القاهرة ١٤٠٦هـ .

- وفيات الأعيان : ابن خلكان ، شمس الدين أحمد بن محمد ، ت٦٨١هـ ، تحـ د . إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت .

(٢)

شروط الحال وأحكامها وأقسامها

الكتاب

تناول ابن برِّي في هذا الكتاب موضوع الحال .

والحال عنده تنقسم على سبعة أقسام ، هي : شروط الحال ، وأحكامها ، وأقسامها ، وما تشبهه الحال ، وما يعمل في الحال ، وما العائد إلى صاحبها ، وما يقع موقع الحال .

وكلّ قسم من هذه السّبعة ينقسم عند ابن بري على خمسة أقسام ، فإذا ضربنا السّبعة في الخمسة بلغت خمسة وثلاثين قسماً .

ولم أقف على مثل هذا التقسيم في كتب النّحاة القدماء والمحدثين ، إلّا عند تلميذ ابن برِّي : مهلب بن حسن المهلبي ، المتوفّى سنة ٥٨٣هـ ، في كتابه : (نظم الفرائد وحصر الشرائد) .

ويقع هذا الكتاب في الأوراق ٣٣ب ـ ٣٦أ من المخطوطة التي سلف وصفها في الكتاب الأوّل . وقد ألحقت الصفحة الأولى من صورة الكتاب .

والحمد لله أوّلاً وآخراً ، إنّه نِعْمَ المولى ونِعْمَ النّصير .

بسم الله الرحمن الرحيم

فصل في شروط الحال واحكامها واقسامها وما تشبه الحال وما يعمل في الحال وما العامل المصاحبا وما يقع موقع الحال وهي سبع سؤالات وكل سوال جوابه ينقسم ينقسم الى خمسة نذكر مبينه ان شا الله تعالى شروط الحال ان تكون خمسة ان تكون نكره او في حكم النكره مشتقه او في حكم المشتق حالا المعرفه او منزلا منزلة المعرفه بعد كلام تام او في حكم التام منصوبة اللفظ او الموضع مثال ذلك جاز يد راكبا ادخلوا الاول فالاول وحاربت اسدا وهذا رجل ظريف قايما وضربي زيدا قايما تقديره اذا كان قايما وهذا زيد يضرب عمرا واحكامها خمسه ان لا تكون بالالوان الثابته والخلق اللازمه وان تكون لها عامل وصاحب ورابط وان تكون نحوا الكيفية واقسامها خمسة منتقله

وموكد

الصفحة الأولى

الصفحة الأولى

[٣٣ب] بسم الله الرحمن الرحيم

فصل

في شروط الحال ، وأحكامها ، وأقسامها ، وما تشبهه الحال ، وما يعمل في الحال ، وما العائد إلى صاحبها ، وما يقع موقع الحال فهي سبعةُ(١) سؤالاتٍ ، وكلُّ سؤالٍ جوابُهُ ينقسم(٢) إلى خمسةٍ ، تُذكَرُ مُبَيَّنَةً ، إنْ شاءَ اللهُ تعالى .

شُروط الحال : خَمْسَةٌ(٣) :

أَنْ تكونَ نكرةً أو في حُكْمِ النّكرةِ ، مُشتقَّةً أو في حُكْمِ المشتقِّ ، حالاً لمعرفةٍ أو مُنزّلاً منزلةَ المعرفةِ ، بعدَ كلامٍ تامٍّ أو في حُكْمِ التّامِّ ، منصوبةَ اللّفظِ أو الموضعِ .

مثالُ ذلك :

جاءَ زيدٌ راكباً ، ادخلوا الأَوّلَ فالأَوّلَ ، وجاءَ زيدٌ أسداً ، وهذا رجلٌ ظريفٌ قائماً ، تقديره : إذا كانَ قائماً ، وهذا زيدٌ يضربُ عَمْراً .

وأحكامها : خمسةٌ :

ألاّ تكونَ بالألوانِ الثّابتة والخلقِ اللازمةِ ، وأنْ يكون لها عاملٌ ، وصاحبٌ ، ورابطٌ ، وأنْ تكونَ جواباً لـ (كيف) .

وأقسامها : خمسةٌ :

مُنْتَقِلَةٌ ، [٣٤أ] ومؤكِّدةٌ ، ومُوَطِّئةٌ ، ومُقَدَّرةٌ ، وَمحْكِيَّةٌ .

---

(١) في الأصل : سبع .

(٢) مكررة في الأصل .

(٣) في الأصل : أن تكون خمسةٌ .

فالمنتقِلَةُ : هذا زيدٌ راكباً .

والمؤكِّدةُ : هو زيدٌ معروفاً ، وقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾[1] ، ﴿ وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾[2] .

والمُوَطِّئةُ : نحو قوله تعالى : ﴿ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا ﴾[3] ، و﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا ﴾[4] .

فقولُهُ : لساناً عربيّاً : هو المنصوبُ على الحالِ . وعربيّاً : صفةٌ له . والحالُ في الحقيقة : عربيّاً ، ولساناً : توطِئة . فيكونُ الموصوفُ ، وهو اللسانُ ، أُتِيَ بِهِ ، توطئةً للصفةِ . فهذا معنى تسميتهم لها حالاً موطِّئةً ، أيْ : موطِّئة للصفةِ التي تأتي بعدها . وذلكَ أنّ الحالَ لمّا كانتْ صفةً معنويةً شبيهةً بالصفةِ اللفظيةِ ، وكانَ حكمُ الصّفةِ اللّفظيةِ أنْ يكونَ لها موصوفٌ تجري عليه قبلَ ذلكَ . قُدِّمَ قبلها في بعضِ المواضعِ موصوفٌ في اللّفظِ ، ليكون إشعاراً بأنّها صفةٌ في المعنى .

الرابع : وهي الحالُ المقدّرةُ المستقبلةُ ، نحو قوله تعالى : ﴿ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ ﴾[5] ، وقوله تعالى : [٣٤ب] ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا ﴾[6] ، أي : مُقَدِّراً الضَّحِكَ ، وكقوله : ﴿ وَخَرُّواْ لَهُۥ سُجَّدًا ﴾[7] ، أَيْ : مريدينَ السجودَ ومُقَدِّريه .

الخامس : وهي الحالُ المَحْكِيَّةُ الماضِيةُ ، وهي خلافُ الحال المقدَّرة ، نحو : مررتُ بزيدٍ أمسِ ضاحكاً . وحقُّ الحالِ أنْ تكونَ مستصحبةً ، لا ماضِيةً ولا مستقبلةً ، ووَجْهُ جوازهما على أَنّهما نُزِّلا منزلةَ الحالِ المستصحبةِ .

---

(١) البقرة ٩١ . وينظر : التبيان ٩٣ ، والدر المصون ١/ ٥١٥ .

(٢) هود ٧٢ . وينظر : مشكل إعراب القرآن ٣٧٠ ، والفريد ٢/ ٦٤٩ .

(٣) الأحقاف ١٢ . وينظر : المشكل ٦٦٥ ، والتبيان ١١٥٥ .

(٤) يوسف ٢ . وينظر : المشكل ٣٧٧ ، والدر المصون ٦/ ٤٢٩ .

(٥) الفتح ٢٧ . وينظر : المشكل ٦٧٨ ، والفريد ٤/ ٣٣١ .

(٦) النمل ١٩ . وينظر : التبيان ١٠٠٦ ، والفريد ٣/ ٦٧٨ .

(٧) يوسف ١٠٠ . وينظر : المشكل ٣٧٤ ، والتبيان ٧٤٥ .

فصل

الحالُ تشبهُ خمسةً :

المفعول ، والظّرف الزّماني ، والتّمييز ، والخبر ، والصّفة .

فشبهُها بالمفعولِ لكونِها فَضْلَةً تأتي بعدَ تمامِ الكلامِ ، وكونها لا تتقدّر بحرفِ الجَرِّ . أَلَا ترى أنّه لا يحسنُ في : جاءَ زيدٌ قائماً : جاءَ زيدٌ في قائمٍ ، ولهذا لا تتقدمُ على عاملها المعنويّ ، ولهذا جاءتْ منصوبةً لفظاً أو موضعاً .

والمُشَبَّهُ بالمفعولِ خمسةٌ :

الحالُ ، والتّمييزُ ، وخبر كانَ ، واسمُ إنّ ، والاستثناءُ .

وشبهُها بالظَّرْفِ لكونِها مقدّرةً بـ (في) ، لأنّ قولكَ : جاءَ زيدٌ راكباً ، معناه : جاءَ زيدٌ في وقتِ ركوبِهِ . ولهذا عملتْ فيها المعاني كما عملتْ في الظّروفِ ، نحو : فيها زيدٌ قائماً . فأعملوا في الحالِ ما في (فيها) [٣٥أ] من معنى الاستقرار ، كما أعملوه في الظّرف ، نحو : فيها اليومَ زيدٌ .

ووَجْهُ شبهها بالتّمييز أنَّ الحالَ بيانٌ لكيفيّةِ الفعلِ ، كما أنّ التّمييز بيانٌ لنوعِ المميّزِ ، ولهذا وَجَبَ أنْ تكونَ نكرةً كالتّمييزِ .

ووَجْهُ شبهِها بالخبرِ لكونها في المعنى خَبَراً ، لأَنَّهُ إذا قيلَ : جاءَ زيدٌ قائماً ، فقد صارَ زيدٌ مِن حيثُ المعنى قد أُخْبِرَ عنه بالقيامِ ، حتى كأَنَّهُ قَدْ قالَ : زيدٌ قائمٌ في حالِ مجيئهِ ، ولهذا لَزِمَ أنْ يكونَ الحالُ في معرفةٍ ، أو مُنَزَّل منزلة المعرفةِ ، لأنّ حقيقةَ الخبرِ أنْ تكونَ عن معروفٍ ، أَو ما يتنزّلُ منزلةَ المعروفِ ، إلّا أنْ يكونَ الخبرُ عن اسمٍ لحقَهُ نفيٌ ، أو استفهامٌ ، أو كانَ فيه معنى دُعاءٍ ، أو[1] معنى فعلٍ ، فإنَّهُ يجوزُ فيه الإخبارُ ، وإنْ كانَ المُخْبَرُ عنه نكرةً ، وذلكَ نحو : ما رجلٌ قائمٌ ، وهَلْ رجلٌ قائمٌ ؟ وسلامٌ على زيدٍ ، وأقائمٌ أَخَواكَ ؟ فقائمٌ : مبتدأ ، وأخواك : رفع بقائمٍ ، على أنّه فاعلٌ بقائمٍ ، وهو سادٌّ مَسَدَّ الخبرِ .

---

(١) في الأصل : ومعنى .

الخامس : وهو شبهُ الحالِ بالصّفةِ ، وذلك أنّها صِفةٌ معنويةٌ ، لأنَّهُ إذا قيلَ : جاءَ زيدٌ ظريفاً ، فقد وُصِفَ بالظّرفِ في ذلكَ الوقتِ ، كأنّه قال : جاءَ زيدٌ الظّريف في حالِ مجيئِهِ ، [٣٥ب] ولهذا وَجَبَ أنْ تكونَ الحالُ مشتقّةً مِن فِعْلٍ ، أو في تأويلِ المشتقِّ ، نحو : جاءَ زيدٌ قويّاً ، وجاءَ زيدٌ أَسَداً ، أيْ : قويّاً .

فصل

والّذي يقعُ موقعَ الحالِ خمسةٌ :

المصدرُ ، والاسمُ الجامدُ غير المصدرِ ، والجملةُ ، والظّرفُ ، والجارُ والمجرورُ .

فمثالُ المصدرِ : جاءَ زيدٌ ركْضاً ، أيْ : راكِضاً .

ومثالُ الاسمِ الجامدِ : جاءَ زيدٌ أَسَداً ، وهذه جُبَّتُكَ خزّاً .

ومثالُ الجملةِ : جاءَ زيدٌ يضحكُ ، وجاء وهو يضحكُ .

ومثالُ الظّرفِ : هذا زيدٌ عندَكَ ، أي : جالساً عندَكَ .

ومثالُ حرفِ الجَرِّ : هذا زيدٌ في الدّارِ ، أيْ : كائناً فيها .

فصل

والّذي يعملُ في الحالِ خمسةٌ :

الفِعْلُ : نحو : جاءَ زيدٌ راكباً .

والاسمُ المشتقُّ من الفِعْلِ : نحو قولِكَ : زيدٌ مُكْرِمُكَ قائماً . أيْ : يُكْرِمُكَ في حالِ قيامِهِ .

واسمٌ فيه معنى الفِعْلِ ، وإنْ لم يكنْ مشتقّاً منه : نحو : هذا زيدٌ قائماً . العامِلُ في الحالِ ما في (ذا) مِن معنى : أُشيرُ ، ونحوه .

وما كانَ مِن الحروفِ فيه معنى الفِعْلِ : مثل قولِه[1] :

كـأنَّـهُ خـارِجـاً مـن جَنْـبِ صَفْحَتِـهِ

ومعنى الجملة : نحو : هو زيدٌ معروفاً . أي : تحققه معروفاً فاعرفه . ومثلُهُ قولُهُ تعالى : ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾[2] .

[٣٦أ] فصل

العائدُ إلى صاحبِ الحالِ ينقسمُ إلى خمسةٍ :

أحدها : أنْ يكون عائداً من صِفةٍ هي له في المعنى ، نحو : مررتُ بزيدٍ ضارباً عَمْراً .

الثّاني : أنْ يكونَ عائداً إليهِ مِن سَبَبِهِ ، نحو : مررتُ بزيدٍ ضارِباً أبوهُ عَمْراً . فالفعلُ ليسَ لهُ ، وإنّما هو لسَبَبِهِ .

الثّالث : أنْ يعودَ عليهِ ضميرٌ مِن حالِهِ ، وليسَ الفِعْلُ له ، ولا لشيءٍ مِن سَبَبِهِ ، نحو : مررتُ بزيدٍ ضاربه عمرٌو .

الرّابع : أنْ يكونَ العائد إلى ذي الحالِ مِن جهةِ المعنى دونَ اللّفظِ ، نحو : مررتُ بزيدٍ قائماً أَبواهُ لا قاعدين . فقولُهُ : لا قاعدين : حالٌ ثانيةٌ لزيدٍ ، وليسَ فيها ضميرٌ عائدٌ إلى زيدٍ من جهةِ اللّفظِ ، وإنّما هو مِن جهةِ المعنى ، لأنّ المعنى : لا قاعداً أبواهُ . فصار الضّميرُ في قاعدين يشتملُ على ضَمِيرَيْ الأَبَوَيْنِ وضميرِ زيدٍ .

الخامس : أنْ يكونَ العائدُ ما يسدُّ مَسَدَّ الضّميرِ ، وهو واوُ الحالِ ، نحو : جاءَ زيدٌ وعمرٌو يضحكُ ، وخرجتُ ومحمدٌ يركبُ .

---

(١) صدر بيت للنابغة الذبياني ، ديوانه ١١ ، وعجزه :
سفُّـودُ شَـرْبٍ نَسُـوهُ عنـدَ مُفْتَـأَدِ

(٢) البقرة ٩١ .

ثَبَت المصادر

- المصحف الشريف .

- التبيان في إعراب القرآن : العكبري ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين ، ت٦١٦هـ ، تحـ البجاوي ، البابي الحلبي بمصر .

- التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح : ابن برّي ، تحـ مصطفى حجازي ، وعبد العليم الطحاوي ، القاهرة ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ .

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : السمين الحلبي ، أحمد بن يوسف ، ت٧٥٦هـ ، تحـ د . أحمد محمد الخراط ، دمشق ١٩٨٧ . . .

- ديوان النابغة الذبياني (صنعة ابن السكيت) : تحـ د . شكري فيصل ، بيروت ١٩٦٨ .

- الفريد في إعراب القرآن المجيد : المنتجب الهمذاني ، حسين بن أبي العز ، ت٦٤٣هـ ، تحـ د . فهمي حسن النمرود . فؤاد علي مخيمر ، قطر ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م .

- مشكل إعراب القرآن : مكي بن أبي طالب القيسي ، ت٤٣٧هـ ، تحـ د . حاتم صالح الضامن ، بيروت ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م .

- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم : محمد فؤاد عبد الباقي ، مصر .

(٣)
رسالة في لو الامتناع

الرّسالة

تناول ابن برِّيّ في هذه الرسالة (لو) الامتناعية ، و(لولا) الامتناعية .

والرسالة على صغرها أَثر نادر من آثار ابن برِّيّ ، لم يشر إليها أحد ممن ترجم لابن برّي من القدماء والمحدثين .

وقد وقفت على هذه الرسالة ضمن مجموع نفيس فريد تحتفظ به مكتبة شهيد علي في تركيا تحت رقم ٢٧٤٠ .

ويقع هذا المجموع في ٥٦ ورقة ، في كلّ ورقة صفحتان ، وفي كلّ صفحة ١٥ سطراً .

وشغلت هذه الرسالة الأوراق ١٣١أ ـ ١٣٣أ .

وكتب المجموع بخط واضح مقروء ، وتاريخ نسخه سنة ٧٠٠هـ ، كما جاء في آخر الرسالة .

وقد أرفقت بنشرتي هذه صورة للصفحة الأولى ، وأخرى للصفحة الأخيرة .

وأخيراً أرجو أن أكون قد أسديت خدمة للغة القرآن الكريم ، والحمد لله أوّلًا وآخراً ، إنّه نعم المولى ونعم النّصير .

ولنشبت من هذه الجملة قلت هذا باب علم

والكلب اذا جعلت ما الكلم كلاما تاما منقطعا

ان ترفع العلم بالخبر وتنصب الباب على ما تقدم العلم

ولنا ان نرفع الباب خبرا وننصب الباب بذلك

المعنى فهذه تسعة وثلثون وجها وقبلها العشر

التي ذكرناها فتلك تسعة واربعون

والحمد لله وحده وصلى الله على

سيدنا محمد واله وصحبه وسلم

وصلى الله تعالى

ونعم الوكيل

قال الشيخ الامام العلامة جمال الدين

ابن هشام رحمه الله ورضي عنه وعن المسلمين اجمعين

مسئلة. لو تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره

فاذا وليها مثبتان امتنع ابتاؤهما نحو لو قام زيد

لاكرمتك [illegible] واذا وليها منفيان امتنع نفيهما

الصفحة الأولى

بتبليغا ص وكقوله في الحديث لولا
علي لهلك عمر فالممتنع الهلاك
لان الامتناع وارد على ماهية مطلقة ولم يباد
سواها فيمنعه والله تعالى اعلم

تم مجموع هذه المسائل وغيرها وقابله العبد
الفقير الى الله تعالى [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وسلم [illegible]
[illegible]

[illegible]

الصفحة الأخيرة

قال الشّيخ الإمام العلامة جمال الدين ابن بَرّي ، رحمه الله ، ورضي عنه ، وعن المسلمين أجمعين :

مسألة

لو : تدلُّ على امتناع الشَّيْءِ لامتناعِ غيرِهِ[1] .

فإذا وَلِيَها مُثْبتانِ امتنعَ إثباتُهما ، نحو : لو قامَ زيدٌ لأَكْرَمْتُكَ .

وإذا وَلِيَها منفِيّانِ امتنعَ نَفْيُهُما [٣١ب] فانْقَلَبَتْ إثباتاً ، نحو : لو لمْ يَقُمْ لمْ أَقُمْ .

وإذا كانَ أَحَدُهما مُثْبتاً ، والآخرُ مَنْفِيّاً ، امتنعَ النَّفْيُ من المنفي فصار إثباتاً ، وامتنعَ الإثباتُ من المُثْبَتِ فصارَ نَفْياً ، نحو : لو لمْ يَقُمْ لأَكْرَمْتُكَ ، وبالعكسِ .

فإذا دَخَلَتْ عليها (لا) انقلبَ ما يليها إثباتاً بـ (لا) ، ووَجَبَ أنْ يليها الاسمُ ، لأنّه الّذي يدلُّ على مُطْلَقِ الوجودِ ، وبقيَ ما بَعْدَهُ منفِيّاً على أَصْلِ (لو) .

فلذلكَ قُلنا : لولا[2] تدلُّ على امتناعِ الشَّيْءِ لوجودِ غيرِه . أي : امتناع جوابِها

---

(١) ينظر في لو :
المقتضب ٣/ ٧٥ .
شرح المفصل ٩/ ١٥٥ .
شرح الكافية الشافية ١٦٢٩ .
رصف المباني في شرح حروف المعاني ٢٨٩ .
الجنى الدّاني في حروف المعاني ٢٧٢ .
مغني اللبيب ٢٨٣ .
المساعد على تسهيل الفوائد ٣/ ١٨٨ .
همع الهوامع ٢/ ٤٢ .

(٢) ينظر في لولا :
المقتضب ٣/ ٧٣ .
الأمالي الشجرية ٢/ ٢١٠ .

=

لوجودِ ما يليها . وامتناعُهُ إمّا لمُطْلَقِ وجودِ الاسمِ فيجبُ حذفُ خبرِهِ ، نحو : لولا زيدٌ لأَكرمتُكَ . وإمّا لصِفَةٍ خاصّةٍ في الاسمِ فيجبُ ذِكْرُ الخَبَرِ ، ويكونُ الخَبَرُ في معنى الصِّفَةِ القائمة بالاسمِ ، نحو :

(لولا قومُكَ حديثو عهدٍ بالجاهِلِيَّةِ لرَدَدْتُ الكَعْبَةَ إلى قواعدِ إبراهيمَ)[1] ، [و][2] :

ولـــولا بَنُـــوهـــا حَـــوْلَهـــا لَخَبَطْتُهـــا . . . .[3]

ثُمّ انظرْ إنْ كانَ جوابُها مُطْلَقاً لا قَيْدَ معه ، أو مَعَهُ قَيْدٌ خاصٌّ ، نحو : لولا [٣٢أ] زيدٌ لضَرَبْتُ ، ولولا زيدٌ لضَرَبتُ عَمْراً .

فالامتناعُ وارِدٌ على أَصْلِ الفِعْلِ، لكنَّهُ في الأوّلِ خارجٌ عن الوجودِ، وفي الثّاني خارجٌ عن الوجودِ بمُتَعَلِّقِهِ الخاصّ ، لأنّ الامتناعَ إذا صادَفَ الماهِيَّةَ مُطْلَقَةً وقعَ عليها ، وإذا صادَفَها مُقَيَّدَةً بقَيْدٍ خاصٍّ وَقَعَ عليها باعتبار تعلُّقِها بمعنى . والفِعْلُ يَعمُّ

= الإنصاف في مسائل الخلاف ٧٠ (م١٠) .
التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ٢٣٩(م٣١) .
شرح المفصل ٣/ ١٢٠ و٨/ ١٤٥ .
أمالي ابن الحاجب ٣٠٩ .
رصف المباني في شرح حروف المعاني ٢٩٢ .
الجنى الداني في حروف المعاني ٥٩٧ .
مغني اللبيب ٣٠٢ .

(١) صحيح البخاري ٢/ ١٧١ ، وصحيح مسلم ٩٦٨ ، وكشف الخفاء ٢/ ٢١٥ ، مع خلاف في الرواية . وينظر : شواهد التوضيح والتصحيح ١٢٠ ، ومغني اللبيب ٦٦٩ .

(٢) يقتضيها السياق .

(٣) صدر بيت لكعب بن مالك في المحاسن والأضداد ١٥٨ ، وربيع الأبرار ٢/ ١٤٣ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٦/ ٣٠٩ ، وعجزه :
كخبطـــة عصفـــور ولـــم أَتَلَعْثَـــمِ
ونُسب إلى الزبير بن العوام في تخليص الشواهد ٢٠٨ ، ومغني اللبيب ٤٨٧ ، والمقاصد النحوية ١/ ٥٧١ ، وشرح شواهد المغني ٨٤١ .
وفي المخطوطة : لخطبتها . وهو خطأ نبّه عليه القدماء .

إذا تعلّقَ بعامٍّ ، ويختصُّ إذا تعلّقَ بمُختصٍّ . لأنّكَ لو قُلتَ : أيُّ عَبيدِي ضَربْتُهُ فهو حُرٌّ ، فضَرَبَ منهم جماعةً على التّعاقُبِ ، لا يُعتقُ إلّا الأَوّلُ ، لأنّ الضَّرْبَ مُقَيّدٌ بتَقَيُّدِ فاعِلِه ، لأنه للمُخاطَبِ .

وإذا قُلتَ : أيُّ عبيدي ضَرَبَكَ فهو حُرٌّ . فَضَرَبَهُ منهم جماعةٌ ، عُتِقُوا ، لأنّ الضَّرْبَ فيه عامٌّ لعمومِ فاعِلِهِ ، وهو ضميرُ أيّ ، وأيّ عامَّةٌ .

وإنْ كانَ جوابُها معه قَيْدٌ عامٌّ فالامتناعُ واقعٌ على الهيأةِ الاجتماعيةِ مِن المُتَعَلّقِ ، لا على أفرادِ ذلكَ [٣٢ب] المتعلّقِ ، ويبقى أصلُ الفِعْلِ حاصلًا ، كقولكَ : لولا زيدٌ لضَرَبْتُ كلَّ واحدٍ . فالمُمْتَنعُ إنّما هو الضَّرْبُ الواقعُ على الكُلِّ لا على الأفرادِ ، بدليلِ صِحَّةِ قولكَ : لولا زيدٌ لضَرَبْتُ كلَّ أحدٍ ، لكِنْ لأجلِهِ ضَرَبْتُ بعضَ الأَحَدِيْنِ . فالامتناعُ هنا واردٌ على أفراد الأَحَدِين ، لا على أَصْلِ الضَّرْبِ .

ومِثْلُهُ قولُهُ تعالى : ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ ﴾[1] . ليسَ المرادُ امتناع أَصْلِ التّزكيةِ ، بل امتناعها في عمومِ كلِّ أَحَدٍ ، لأنّ (أَحَد) نكرة في سياق النّفي ، فكأَنَّهُ قِيلَ : ما زَكَى كلُّ أَحَدٍ منكم . والمعنى : لكن بسببِ فَضْلِ اللهِ زَكَى بعضُكُم ، وهو المؤمنون ، دونَ غيرهم . فأَصْلُ التّزكيةِ حاصلٌ ، وعُمُومُها في مُتعلّقِها مُمْتَنعٌ .

ومن القسم الأَوّلِ قولُهُ تعالى : ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِى مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٤﴾ ﴾[2] . وهو نكرةٌ في سياق الإثباتِ ، فلا عمومَ لها فانتفى مَسُّهُم العذاب ، لأَنَّهُ قُيِّدَ بقَيْدٍ [٣٣أ] خاصٍّ . وكقولِهِ في الحديثِ : (لولا عليّ لهلكَ عُمَرُ)[3] . فالمُمْتَنعُ الهلاكُ ، لأنّ الامتناعَ واردٌ على هيأَةٍ مُطلقَةٍ ، ولم يُصادِفْ سواها فيمنعه . واللهُ تعالى أعلمُ .

ونجز بتاريخ الثّالث من شهر جمادى الآخرة سنة سبع مئة

والحمدُ لله ربّ العالمين

---

(١) النور ٢١ . وينظر : البحر المحيط ٦/ ٤٣٩ .

(٢) النور ١٤ . وينظر : زاد المسير ٦/ ٢٠ ـ ٢١ ، والبحر المحيط ٦/ ٤٣٨ .

(٣) شرح اللمع للشيرازي ٦٩٢ . ولم أقف على هذا الأثر في كتب الحديث .

ثَبَت المصادر

- المصحف الشريف .

- البحر المحيط : أبو حيان الأندلسي ، محمد بن يوسف ، ت٧٤٥هـ ، مط السعادة بمصر ١٣٢٨هـ .

- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد : ابن هشام الأنصاري ، عبد الله بن يوسف ، ت٧٦١هـ ، تحـ د . عباس مصطفى الصالحي ، بيروت ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .

- ربيع الأبرار ونصوص الأخبار : الزمخشري ، محمود بن عمر ، ت٥٣٨هـ ، تحـ د . سليم النعيمي ، بغداد ١٩٧٦ .

- زاد المسير في علم التفسير : ابن الجوزي ، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن ، ت٥٩٧هـ ، دمشق ١٩٦٥ .

- شرح أبيات مغني اللبيب : البغدادي ، عبد القادر بن عمر ، ت١٠٩٣هـ ، تحـ عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق ، دمشق ١٩٧٣ ـ ١٩٨١ .

- شرح شواهد التوضيح والتصحيح : ابن مالك ، جمال الدين محمد ، ت٦٧٢هـ ، تحـ د . طه محسن ، بغداد ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

- شرح شواهد المغني : السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ، ت٩١١هـ ، دمشق . (لا . ت) .

- شرح اللّمع : الشيرازي ، أبو إسحاق إبراهيم بن علي ، ت٤٧٦هـ ، تحـ عبد المجيد تركي ، بيروت ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .

- صحيح البخاري : البخاري ، محمد بن إسماعيل ، ت٢٥٦هـ ، دار مطابع الشعب ، مصر (لا . ت) .

- صحيح مسلم : مسلم بن الحجاج ، ت٢٦١هـ ، تحـ محمد فؤاد

عبد الباقي ، البابي الحلبي بمصر ١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٥م .

ـ كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس : العجلوني ، إسماعيل بن محمد ، ت١١٦٢هـ ، صححه أحمد القلاش ، بيروت ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

ـ المحاسن والأضداد : المنسوب إلى الجاحظ ، عمرو بن بحر ، ت٢٥٥هـ ، نشر فوزي عطوي ، بيروت ١٩٦٩ .

ـ المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار مطابع الشعب ، القاهرة . (لا . ت) .

ـ مغني اللبيب : ابن هشام الأنصاري ، تحـ د . مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر الحديث ، لبنان ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م .

ـ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية : العيني ، بدر الدين محمود بن أحمد ، ت٨٥٥هـ (طبع مع خزانة الأدب للبغدادي) ، بولاق ١٢٩٩هـ .



(٤)

تسمية الشّيء باسم الشيء إذا كان منه بسبب

و

أوزان الاسم الثلاثي

الكتاب

تناول ابنُ بَرِّي في هذا الكتاب موضوع (تسمية الشيء باسم الشيء إذا كان منه بسبب) ، و(أوزان الاسم الثلاثي) .

وكان أحد تلامذته قد سأله عن هذين الموضوعين .

وقد استشهد المؤلف بأربع آيات قرآنية ، وعشرة أبيات من الشّعر ، وشطرين من الرّجز .

ومن اللافت للنظر أنّ ابن برِّي نقل نصوصاً من كتاب :

الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السِّيد البطليوسي المتوفَّى سنة ٥٢١هـ ، من غير إشارة إليه .

وشغل الكتاب الأوراق ٢٢ب ـ ٢٧أ من المجموع الذي سلف وصفه في الكتاب الأوّل . وقد ألحقت صورة الصفحة الأخيرة من هذا الكتاب .

والحمدُ لله أوّلًا وآخراً ، إنّه نِعْمَ المولى ونِعْمَ النصير .

تلبس في العين اثنين او اثنين في ثلاثة وكلاهما بسنعه فاذا ثبت ان فعل مختص بفعل ما لم يسم فاعله سقط من اوزان الاسماء الثلاثية فاما فعل بكسر الفاء وضم العين فليس في اوزان الاسماء الثلاثية ولا الافعال ولا الجوهري اصلا وانما ما حكاه ابن جني من القراءة الشاذة في كتابه المحتسب وهي قوله تعالى والسماء ذات الحبك بكسر الحاء وضم الباء فقد قال احسبه سهوا واما انه غلطا من قاريه ثم قال وهو المثال الثاني عشر من اوزان الثلاثي اعتبارا بفعل لغة فيها فيسر منها ما تبينت لك تبين واتضح وثبت انها عشرة وان فعل مختص بفعل ما لم يسم فاعله وفعل ليس في العربية اصلا فاعرف ذلك ان شاء الله تعالى وهذا الحاصل من المحفوظ والعذر في التقصير في المبسوط ... والاشتغال باوقات الفراغ مضبوط ... ما قولا وافرا وصلواته على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

الصفحة الأخيرة

بسم الله الرحمن الرحيم

اللّهُمَّ صلِّ على محمد وسلِّم عليه تسليماً

سألتَ ، وفَّقَنا اللهُ وإيّاك ، وحرسَكَ من حوادثِ الزمانِ / ٢٣أ/ ورعاك ، ولم تزل تستفتح صدقَ البحث عن دررِ الإدراك ، ولَعَمْري إنّ الفِطنةَ لكَ ملاك ، وأمّا الدينُ والوَرَعُ فأنتَ حقيقٌ بذاك ، عن قولِ شيخِنا الإمام العالم الزّاهد العلامة كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن [أبي] سعيد الأنباريّ[١] ، قَدَّسَ اللهُ روحَهُ ، في كتاب (أسرار العربية) :

(وهم يُسمّونَ الشّيءَ باسم الشّيءِ إذا كان منه بسَبَبٍ)[٢] .

وعن أوزانِ الاسم الثّلاثي ، كم هي ؟ وما الذي يسقط منها ؟

فأجبتُ سؤالَكَ ، أدامَ اللهُ حلالكَ ، وأصلح في الدّنيا والآخرة أعمالكَ وحالكَ ، وقُلْتُ :

بسم الله الرحمن الرحيم

العربُ تُسَمِّي الشيءَ باسمِ ما دَلَّ عليه ، كتسميتِهِم فِعْلَ العبارةِ[٣] فِعْلًا ، لدلالته على الفعل الحقيقي ، فإنّ قولَكَ : ضَرَبَ زيدٌ غُلامَهُ ، ورَكِبَ عمرٌو الفرسَ ، في التمثيل ، مثلُهُ في الإخبارِ عن الوقوع ، ولا فرقَ بينهما في استواء إعراب الفاعلية والمفعولية رفعاً ونصباً .

وتُسمِّي الشّيءَ باسمِ ما يستحيلُ إليه ويؤولُ ، كقوله تعالى حكاية عن الرّائي :

---

(١) توفي سنة ٥٧٧هـ ، وما بين الوسين يقتضيه السياق . (إنباه الرواة ٢/ ١٦٩ ، وإشارة التعيين ١٨٥) .

(٢) أسرار العربية ١١ ، وفيه : لأنهم يسمون الشيء بالشيء . . .

(٣) أفعال العبارة : كان وأخواتها . قال أبو البركات في أسرار العربية ١٣٣ : (وهذه الأفعال غير حقيقية ، ولهذا تُسمّى : أفعال العبارة) . وفصّل القول فيها ابن يعيش في شرح المفصل ٧/ ٨٩ . وينظر : منثور الفوائد ٣٠ .

﴿ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ ﴾[1] [٢٣ب] فسمَّى العِنَبَ والعصيرَ خَمْراً ، لاستحالتِهِ ومآلِهِ إليها . يدلُّ على صِحَّةِ ذلكَ قراءةُ ابنِ مسعود[2] : « أَعْصِرُ عِنَباً »[3] .

وحكَى الأَصمعيّ[4] أَنَّهُ لَقِيَ أعرابيّاً معه عِنَبٌ ، فقالَ له : ما معكَ ؟ قالَ : خَمْرٌ .

قالَ القُتَيْبيّ[5] : وهذا كما يقولونَ : عَصَرْتُ زَيْتاً ، وإنّما العصيرُ هو الزَّيتون .

نَعَمْ ، وقد تُسَمِّي الشَّيءَ باسمِ محلِّهِ ، كقولهم : بنو فلانٍ يَطَؤُهُم الطَّريقُ . أيْ : أهلُ الطّريقِ[6] . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ ٱلَّتِي كُنَّا فِيهَا وَٱلۡعِيرَ ٱلَّتِيٓ أَقۡبَلۡنَا فِيهَاۖ ﴾[7] ، إنّما يريدُ ، واللهُ أعلمُ ، أهلَ القرية ، وأهلَ القافلةِ ، وإلاّ فكيفَ يسألُ الجماد والبهائم ، إلاّ على المجاز المُتَسَمح فيه للشعراء ، كما قالَ[8] :

وإذا لـم تَـذْرِ مـا قـومٌ مَضَـوا فـاسـألِ الآثـارَ عنهـم والـدِّيـارا

فهذا يُريدُ تذكّرهم بآثارهم وديارهم ، ألاَ تسمعُ قولَ الأعشى[9] :

مـا وقـوفُ الكبيـرِ بـالأطـلالِ وسُـؤالـي ومـا يَـرُدُّ سُـؤالـي

دِمْنَـةٌ قَفْـرَةٌ تَعـاوَرَهـا الصَّيْـ ـفُ بـريحَيْـنِ مـن صَبـا وشَمـال

وتُسَمِّي الشيءَ باسمِ سَبَبِهِ ، كتسميتِهِم المَطَرَ سماءً ، [٢٤أ] قال معاوية بن

---

(١) يوسف ٣٦ .

(٢) عبد الله بن مسعود ، صحابي ، ت٣٢هـ . (أسد الغابة ٣/ ٣٨٤ ، والإصابة ٤/ ٢٣٣) .

(٣) المحتسب ١/ ٣٤٣ ، والبحر المحيط ٥/ ٣٠٨ ، والدر المصون ٦/ ٤٩٦ .

(٤) عبد الملك بن قريب ، ت٢١٦هـ . (مراتب النحويين ٤٦ ، ونزهة الألباء ١١٢) . والحكاية رواها عن المعتمر بن سليمان . (ينظر : تفسير غريب القرآن ٢١٧) .

(٥) ابن قتيبة عبد الله بن مسلم ، ت٢٧٦هـ . (إنباه الرواة ٢/ ١٤٤ ، وطبقات المفسرين ١/ ٢٤٥) .

(٦) الكتاب ٢/ ٢٥ .

(٧) يوسف ٨٢ .

(٨) لم أقف عليه .

(٩) ديوانه ٣ ، وفيه : ما بكاءُ الكبير . . . فهل تردّ . . .

مالك بن جعفر بن كِلاب ، ويُسَمَّى : مُعَوِّد الحُكماءِ ، لقولِهِ[1] :

أُعَوِّدُ مِثْلَها الحُكماءَ بعدي ... إذا ما الحَقُّ في الحَدَثانِ نابا

وهذا البيت من قصيدة الشاهد ، وهو[2] :

إذا سَقَطَ السماءُ بأَرْضِ قومٍ ... رَعَيْناهُ وإنْ كانوا غِضابا

يقول : إذا نزلَ المطرُ بأرضِ قومٍ فأَخْصَبَتْ بلادُهم ، وأَجْدَبَتْ بلادُنا ، سِرْنا إليها فرعَيْنا نباتَها ، وإنْ غَضِبَ أَهلُها لم نُبالِ بغَضَبِهم ، لعِزِّنا ومَنَعَتِنا . وقوله : رعيناه ، أيْ : رَعَيْنا ما ينبتُ عن المطر النّازل من السماء .

ومن هذا قولُ عمرو بن أحمر الباهليّ[3] :

كثورِ العَدابِ الفَرْدِ يضربُهُ النَّدَى ... تَعَلَّى النَّدَى في مَتْنِهِ وتحدَّرا

وقبله :

فلمّا غَسَا ليلي وأَيْقَنْتُ أَنَّها ... هي الأُرَبَى جاءَتْ بأُمِّ حَبَوْكَرا

فَزِعْتُ إلى القَصْواءِ وهي مُعَدَّةٌ ... لأمثالِها عندي إذا كنتُ أَوْجَرا

قالَ هذا الشّعرَ حينَ هربَ من يزيد بن معاوية[4] ، وكان اتصلَ به عنه أَنَّهُ هجاهُ ، فطلبَهُ ففرَّ .

ومعنى غسا : أَظْلَمَ . والأُرَبَى : من أسماء الدّاهية . وأمّ حَبَوْكَر من كُناها[5] . والقَصْواء : [٢٤ب] اسمُ ناقتِهِ . والأَوْجَرُ [والأَوْجَلُ][6] : الخائف . يُقالُ : وَجَرْتُ منه ووَجَلْتُ ، وهو مِن قلبِ اللاّمِ راءً .

---

(١) المفضليات ٣٥٨ ، وشرح المفضليات ٧٠١ ، وفيهما : . . . في الأشياع نابا .

(٢) المفضليات ٣٥٩ ، وشرح المفضليات ٧٠٣ ، وفيهما : إذا نزل السماء . . .

(٣) شعره : ٨٣ ـ ٨٤ . وفي الأصل : القصوى .

(٤) توفي سنة ٦٤هـ . (فوات الوفيات ٤/ ٣٢٧ ، وتاريخ الخلفاء ٢٠٥) .
والخبر في الاقتضاب ٣/ ٨٠ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٢/ ١٣٠ .

(٥) المنتخب من غريب كلام العرب ٣٤٩ ـ ٣٥٠ .

(٦) من الاقتضاب وشرح أبيات مغني اللبيب .

وقوله : كثورِ العَدَابِ : [شَبَّهَ ناقتَهُ بثورٍ وحشيّ ، في نشاطِها وقوّتها وسرعتها ، والعَدَابُ][1] : منقطعُ الرّملِ ، حيثُ يذهبُ معظمه ، ويفضي إلى الجَدَدِ ، وخَصَّهُ لأنّ بَقَرَ الوحشِ تألفُهُ لخِصْبِهِ ، وخوفاً من القانِصِ ، فإذا فاجَأها القانصُ اعتَصَمَتْ بركوبِ الرَّمْلِ ، فلا تقدرُ الكلابُ عليها . والكافُ في قولِهِ : كثورِ العَدَابِ ، يجوز أَنْ تكونَ في موضعِ رفعٍ على خبر مبتدأ مُقَدَّر ، أي : هي كثورِ العَدَابِ .

ويجوز أنْ تكونَ في موضع نصبٍ على الحال من القصواء ، تقديره : فَزِعْت إلى القصواء ، مُشَبَّهَةً بثورِ العَدَاب ، أي : في حالِ تشبيهِها به ، أو من ضميرِها ، تقديرُهُ : وهي مُشَبَّهَةٌ بثورِ العَدَابِ مُعَدَّةٌ ، فتكونُ الحالُ فاصِلةً من الجملةِ بينَ الخبرِ والمُخبرِ عنه .

ومِثْلُهُ بيتُ الكتابِ[2] :

كأنَّهُ خارِجاً مِن جَنْبِ صَفْحَتِهِ سَفُّودُ شَرْبٍ نَسُوهُ عندَ مُفْتَأَدِ

فخارجاً : حالٌ فَصَلَتْ بينَ اسمِ كانَ وخبرِها . هذا قولُ سيبويه[3] ، رحمه اللهُ .

وقوله : (يضربه النّدى) ، و(تعلَّى النّدى) : جملتان [٢٥أ] في موضع نصبٍ على الحال مِن الثّورِ ، والعاملُ فيهما معنى التّشبيه ، تقديره : هي كثورِ العَدَاب ضارباً له النّدى ، متغلِّباً في مَتْنِهِ النَّدى .

---

(١) من الاقتضاب وشرح أبيات مغني اللبيب ، وهو ساقط بسبب انتقال النظر ، وهذا يحدث في الجمل المتشابهة النهايات .

(٢) أخلّ به كتاب سيبويه . وهو للنابغة الذبياني ، ديوانه ١١ .
والصفحة : الجانب . والسفود : الحديدة التي يُشوى بها اللحم . والمفتأَد : المشتَوَى والمطبخ . وينظر في البيت : شرح الأبيات المشكلة الإعراب ٧٥ ، وخزانة الأدب ٣/ ١٨٥ .

(٣) عمرو بن عثمان ، ت١٨٠هـ . (مراتب النحويين ٦٥ ، وإنباه الرواة ٢/ ٣٤٦) .
والقول ليس لسيبويه ، وهو وَهْمٌ .

فهذا التّغريبُ والتّعريبُ والشرحُ ذو شجون .

ونعودُ إلى ما كُنّا في الكلام عليه :

قوله : (يضربُهُ النّدى)، أي : القَطْرُ . وقوله : (تعلَّى النّدى في مَتْنِهِ وتحدّرا) ، يقولُ : سَمِنَ أعلاهُ وأَسْفَلُهُ . والنَّدى ها هنا : الشَّحمُ ، سُمِّيَ بذلك لأنّه يكونُ عن كلأٍ ، والكلأُ عن النّدى ، وهذا يُسمَّى في صناعتي النّثر والنّظم : التَّدْريجُ . ومعناه : أَنْ يُدَرَّجَ الشّيء من حال إلى حال ، فيُسَمَّى الشّيءُ باسمِ ما هو سَبَبٌ له .

فمنهُ ما يُسَمَّى بالسَّبَبِ الأقربِ ، ومنهُ ما يُسَمَّى بالسَّبَبِ الأَبْعَدِ .

فمِمّا سُمِّي بالسَّبَبِ الأقربِ قولُهُم للقُوَّةِ : طِرْقٌ ، لأنّها تكونُ عن الطِّرْق ، وهو الشّحمُ .

ومِمّا سُمِّي بالسّببِ الأَبعدِ قولُهُ تعالى : ﴿ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدۡ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكُمۡ لِبَاسٗا يُوَٰرِي سَوۡءَٰتِكُمۡ وَرِيشٗاۖ ﴾[1] . ولم ينزلِ اللهُ تعالى اللِّباسَ بعينِهِ ، وإنّما أنزلَ المطرَ ، فأنبتَ النّباتَ ، ثم رَعَتْهُ [٢٥ب] البهائمُ ، فصار عليها صُوفاً وشَعراً ووَبراً ، ثمّ غُزِلَ ذلكَ ونُسِجَ ، فصارَ لباساً .

فالمطرُ سببُ اللِّباس ، ولكنّه بعيدٌ ، وإنّما هو سببُ النباتِ على الحقيقةِ ، المستحيل بالرَّعْيِ إلى اللِّباس ، وبينهما مراتبُ . ونحوه قولُ الشاعِرِ[2] :

الحمـــدُ للهِ العـــزيـــزِ المنّـــانْ
صارَ الثّريدُ في رؤوسِ العِيدانْ

يعني السُّنْبلَ ، وبينهُ وبينَ الثّريدِ مراتبُ كثيرةٌ ، من الحَصَادِ والدَّرْسِ والتَّذْرِيةِ والطّحنِ والعَجْنِ ثمّ الثّرْد .

فهذا ما حَصَلَ في الحِفْظِ مِن مطلوبِكَ من هذا الباب ، ولَعَمْرِي لو تُتُبِّعَ لوُجِدَ منه شيءٌ آخَرُ . واللهُ أعلمُ .

* * *

---

(١) الأعراف ٢٦ .

(٢) بلا عزو في الاقتضاب ٣/ ٨٢ . والثاني فقط بلا عزو في الدر المصون ٩/ ٤١٠ .

[أوزان الاسم الثلاثي]

وأمّا دُئِلٌ ، ورُئِمٌ ، ووُعِلٌ في الوَعِل ، فقد عدَّهُ قومٌ من النّحويين قِسْماً حادي عشر لأوزانِ الثلاثي ، وإنّما هي عند المُحَقِّقين عشرةُ أوزانٍ[1] :

مع فَتْحِ الفاءِ أربعةٌ :

فَعْلٌ : فَلْسٌ . فَعَلٌ : جَبَلٌ . فَعِلٌ : فَخِذٌ . فَعُلٌ : عَضُدٌ .

ومع كسرِ الفاءِ ثلاثةٌ :

فِعْلٌ : عِدْلٌ . فِعَلٌ : ضِلَعٌ . فِعِلٌ : إبِلٌ .

وسَقَطَ (فِعُلٌ) مِن أَوْزانِ الأسماءِ والأفعالِ [٢٦أ] والحروفِ . ليسَ في كلامِهِم الخروج مِن كَسْرٍ إلى ضَمٍّ في بنيةٍ لازمةٍ .

ومع ضمِّ الفاءِ ثلاثة :

فُعْلٌ : قُفْلٌ[2] . فُعَلٌ : نُغَرٌ[3] . فُعُلٌ : طُنُبٌ[4] .

فتلكَ عشرةٌ كامِلةٌ .

وأمّا (فُعِل) فوزنٌ مخصوصٌ بفِعْلِ ما لم يُسَمَّ فاعِلُهُ ، كضُرِبَ وعُلِمَ . وإنّما [سُمِّيَتْ] دُوَيبّة بدُئِل ، وسَمّوا بها أَبا[5] حَيٍّ مِن العَرَبِ ، وهم بنو الدُّئِل ، وهي قبيلة أبي الأسود الدُّؤَلي[6] ، فُتِحَتِ الهمزةُ في النَّسَبِ تخفيفاً ، لتقدُّمِها على الكسرِ

---

(١) ينظر : الكتاب ٢/ ٣١٥ ، والمقتضب ١/ ٥٣ ، والمنصف ١/ ١٨ ، والممتع ٦٠ ، وشرح الشافية ١/ ٣٥ .

(٢) في الأصل : فعل . وهو تحريف من الناسخ .

(٣) النغر : البلبل .

(٤) الطنب : الحبل الطويل يُشَدّ به سرادق البيت ، أو الوتد .

(٥) في الأصل : أبو .

(٦) ظالم بن عمرو ، ت٦٩هـ . (إنباه الرواة ١/ ١٣ ، ووفيات الأعيان ٢/ ٥٣٥) .

وياءِ النَّسَبِ ، كنَمَرِيّ في النَّمِر . وسُمِّيَتْ هذه الدُّوَيْبَّة بالدُّئِلِ من الدَّألانِ ، وهي مِشْيَةٌ فيها ضعفٌ وعَجَلَةٌ . وهو يدأَلُ في مَشْيِهِ ، أي : يُسْرِعُ . فلمّا كَثُرَ منها الدَّألانُ [سُمِّيَتْ بدُئِل] ، وهم إذا عظَّموا الشّيءَ عبّروا عنه بفِعْلِ ما لم يُسَمَّ فاعِلُه ، فقالوا : دُئِل ، كما قالوا : حُمَّ ، وجُنَّ .

وكذلك : (رُئِمٌ) ، وهو اسمُ الاسْتِ . إمّا ما لم يُسَمّ فاعِلُه ، مِن : رَئِمَ الجُرْحُ ، إذا انضمَّ فُوهُ للبُرءِ ، وذلكَ للمحافظة فيها على ذلكَ ، مراعاةً للطّهارةِ . وإمّا مِن : رامَ يَريمُ ، إذا بَرِحَ ، والبَراحُ : وَجْهُ الأرضِ ، وهي ملاقِيةٌ له بالقعودِ .

وأمّا (وَعِلٌ) فهي لغةٌ [٢٦ب] في الوَعْل ، غير مجمعٍ عليها . وأصلُ الوَعْلِ : المَلْجأُ . يُقالُ : ما لَهُ من الأمرِ وَعْلٌ[1] ، أَيْ : مَلْجأٌ . وتَيْسُ الجَبَلِ ملجأهُ النِّيقُ[2] العاصمُ منه ، فهو ملازِمُهُ ، فسُمِّي بذلكَ لذلك . وهي بنيةٌ مختصّةٌ بِفِعْلِ ما لم يُسَمَّ فاعِلُه . كما سَمّوا المكانَ المخصوصَ بالسِّباعِ : (عَثَّر)[3] لكثرةِ العِثارِ فيه ، قال زهير بن أبي سُلمى[4] :

لَيْـثٌ بعَثَّـرَ يصطـادُ الـرِّجـالَ إذا ... مـا اللَّيْـثُ كَـذَّبَ عـن أَقْـرانِـهِ صَـدَقـا

وكما سَمّوا البيتَ المُقَدّس : (سَلَّمُ) ، لكثرةِ سلامِ الملائكةِ فيه ، وأصلُهُ بالعِبْريةِ : (شَلَّمُ)[5] ، لأنّ سِينَ العَرَبيّةِ في العِبْرِيّةِ شِينٌ ، فالسَّلامُ : شَلامٌ ، واللِّسانُ : لِشانٌ ، والاسْمُ : اشمٌ .

وهذه بِنْيَةٌ تختصُّ بفِعْلِ التّكثيرِ ، نحو : ضَرَّبَ ، وقَطَّعَ ، أيْ : كَثَّرَ ذلك . فنُقِلَ مِن الفِعْلِ إلى الاسمِ الّذي دَلَّ على الكثرةِ كدلالتِهِ .

فأمّا (بَقَّمٌ)[6] فاسمُ خَشَبِ الصّبغِ الأحمرِ المجلوبِ من البحرِ ، الغالبُ عليه أَنَّهُ

---

(١) اللسان (وعل) .

(٢) النيق : أرفع موضع في الجبل . وقيل : الطويل من الجبال . (اللسان : نيق) .

(٣) اللسان (عثر) .

(٤) ديوانه ٥٤ .

(٥) ينظر : اللسان (شلم) .

(٦) جمهرة اللغة ١١٦٧ ، وليس في كلام العرب ٢٩٠ .

ليسَ بعربيّ[1] ، لأنّه ليسَ في العربيةِ تركيبُ : (ب ق م) ، ولا : (ب م ق) ، ولا : (ق ب م) ، ولا : (ق م ب) ، ولا : (م ب ق) ، ولا : (م ق ب) ، فاعلمْ ذلكَ[2] ، لأنّ تركيبَ الثّلاثي [٢٦أ] ثلاثةٌ في اثنين ، أو اثنين في ثلاثةٍ ، وكلاهُما سِتّةٌ .

وإذا ثبتَ أنّ (فُعِل) اختصّ بفِعْلِ ما لم يُسَمَّ فاعِلُه ، سَقَطَ وزنٌ مِن أوزانِ الأسماءِ الثّلاثية .

فأمّا (فِعُلٌ) بكسرِ الفاءِ ، وضَمِّ العينِ ، فليسَ في أوزانِ الأسماءِ الثّلاثيةِ ، ولا الأفعال ، ولا الحروف أصلًا .

فأمّا ما حكاه ابنُ جِنّي[3] من القراءةِ الشّاذةِ في كتابه : المُحْتَسب ، وهي قولُهُ تعالى : ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحِبُكِ﴾[4] ، بكسرِ الحاءِ ، وضَمِّ الباءِ ، فقد قالَ : أَحْسَبُهُ سَهْواً . وأَنا أَتيقَّنُهُ غلطاً من قارِئِهِ . ثمّ قالَ : وهو المثالُ الثّاني عشر من أوزانِ الثلاثي[5] . اعتباراً بـ (فِعُل) أنّه منها . وليسَ منها كما بيَّنْتُ ، فقد صَحَّ وثَبتَ أنّها عشرةٌ ، وأَنّ (فُعِل) مختصٌّ بفِعْلِ ما لم يُسَمَّ فاعِلُه ، و(فِعُل) ليسَ في العربية أصلًا . فاعرف ذلك إنْ شاءَ اللهُ تعالى .

فهذا الحاصِلُ من المضبوط ، والعُذْرُ والتّقصيرُ هو المبسوط ، والإشباعُ بأوقاتِ الفراغِ مَنُوط .

والحمدُ للهِ أوّلًا وآخِراً ، وصلواته على سيِّدنا محمد وآله وصحبه وسلّم .

---

(١) المعرّب ١٠٧ ، وشفاء الغليل ٦٥ .

(٢) ينظر : العين ٥/ ١٨٢ .

(٣) أبو الفتح عثمان ، ت٣٩٢هـ . (معجم الأدباء ١٥٨٥ ، وإنباه الرواة ٢/ ٣٣٥) . وقوله في المحتسب ٢/ ٢٨٦ .

(٤) الذاريات ٧ . ونُسبت هذه القراءة إلى الحسن البصري مع قراءات أُخَر . (ينظر : البحر المحيط ٨/ ١٣٤ ، والدر المصون ١٠/ ٤١ ـ ٤٢ ، ومصطلح الإشارات ٤٨١ ، وإيضاح الرموز ٤٠٣) .

(٥) بعده في المحتسب : (فإنّه ليس في اسم ولا فعل أصلًا والبتةَ) .

ثبَت المصادر

ـ المصحف الشريف .

ـ أسد الغابة في معرفة الصحابة : ابن الأثير ، عز الدين علي بن محمد ، ت٦٣٠هـ ، القاهرة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣ .

ـ أسرار العربية : الأنباري ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد ، ت٥٧٧هـ ، تحـ محمد بهجة البيطار ، دمشق ١٩٥٧ .

ـ إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين : اليماني ، عبد الباقي بن عبد المجيد ، ت٧٤٣هـ ، تحـ د . عبد المجيد دياب ، الرياض ١٩٨٦ .

ـ الإصابة في تمييز الصحابة : ابن حجر العسقلاني ، أحمد بن علي ، ت٨٥٢هـ ، تحـ البجاوي ، مط نهضة مصر ١٩٧١ .

ـ الاقتضاب في شرح أدب الكتاب : ابن السيد البطليوسي ، عبد الله بن محمد ، ت٥٢١هـ ، تحـ مصطفى السقا و د . حامد عبد المجيد ، مصر ١٩٨١ .

ـ إنباه الرواة على أنباه النحاة : القفطي ، جمال الدين علي بن يوسف ، ت٦٤٦هـ ، تحـ أبي الفضل ، مط دار الكتب المصرية ١٩٥٥ ـ ١٩٧٣ .

ـ إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز : القباقبي ، محمد بن خليل ، ت٨٤٩هـ ، تحـ د . فرحات عياش ، الجزائر ١٩٩٥ .

ـ البحر المحيط : أبو حيان الأندلسي ، أثير الدين محمد بن يوسف ، ت٧٤٥هـ ، مط السعادة بمصر ١٣٢٨هـ .

ـ تاريخ الخلفاء : السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ، ت٩١١هـ ، تحـ محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة ١٩٦٩ .

ـ تفسير غريب القرآن : ابن قتيبة ، عبد الله بن مسلم ، ت٢٧٦هـ ، تحـ أحمد صقر ، البابي الحلبي بمصر ١٩٥٨ .

ـ جمهرة اللغة : ابن دريد ، أبو بكر محمد بن الحسن ، ت٣٢١هـ ، تحـ د . رمزي بعلبكي ، بيروت ١٩٨٧ .

ـ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : السمين الحلبي ، أحمد بن يوسف ، ت٧٥٦هـ ، تحـ د . أحمد محمد الخراط ، دمشق ١٩٨٦ ـ ١٩٩٤ .

ـ ديوان الأعشى : تحـ محمد محمد حسين ، دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٧٤ .

ـ ديوان زهير : دار الكتب المصرية ١٣٦٣هـ .

ـ ديوان النابغة الذبياني : تحـ د . شكري فيصل ، بيروت ١٩٦٨ .

ـ شرح أبيات مغني اللبيب : البغدادي ، عبد القادر بن عمر ، ت١٠٩٣هـ ، تحـ عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق ، دمشق ١٩٧٣ ـ ١٩٨١ .

ـ شرح المفصل : ابن يعيش ، يعيش بن علي ، ت٦٤٣هـ ، الطباعة المنيرية بمصر .

ـ شرح المفضليات : القاسم بن بشار الأنباري ، ت٣٠٤هـ ، تحـ ليال ، بيروت ١٩٢٠ .

ـ شعر عمرو بن أحمر : د . حسين عطوان ، دمشق .

ـ شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل : شهاب الدين الخفاجي ، أحمد بن محمد ، ت١٠٦٩هـ ، نشر محمد عبد المنعم خفاجي ، مط المنيرية بالأزهر ، مصر ١٩٥٢ .

ـ طبقات المفسرين : الداودي ، محمد بن علي ، ت٩٤٥هـ ، تحـ علي محمد عمر ، القاهرة ١٩٧٢ .

ـ فوات الوفيات : ابن شاكر الكتبي ، محمد ، ت٧٦٤هـ ، تحـ د . إحسان عباس ، بيروت ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ .

ـ الكتاب : سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان ، ت١٨٠هـ ، بولاق

١٣١٦هـ ـ ١٣١٧هـ .

ـ لسان العرب : ابن منظور ، محمد بن مكرم ، ت٧١١هـ ، بيروت ١٩٦٨ .

ـ ليس في كلام العرب : ابن خالويه ، الحسين بن أحمد ، ت٣٧٠هـ ، تحـ أحمد عبد الغفور عطار ، القاهرة ١٩٥٧ .

ـ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها : ابن جني ، أبو الفتح عثمان ، ت٣٩٢هـ ، تحـ النجدي والنجار وشلبي ، القاهرة ١٩٦٦ ـ ١٩٦٩ .

ـ مراتب النحويين : أبو الطيب اللغوي ، عبد الواحد بن علي ، ت٣٥١هـ ، تحـ أبي الفضل ، مصر ١٩٥٥ .

ـ مصطلح الإشارات في القراءات الزوائد المروية عن الثقات : ابن القاصح ، علي بن عثمان ، ت٨٠١هـ ، تحـ عطية أحمد محمد ، رسالة ماجستير بكلية الآداب بالجامعة المستنصرية ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م .

ـ معجم الأدباء : ياقوت الحموي ، ت٦٢٦هـ ، تحـ د . إحسان عباس ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ١٩٩٣ .

ـ المعرّب : الجواليقي ، موهوب بن أحمد ، ت٥٤٠هـ ، تحـ أحمد محمد شاكر ، مط دار الكتب المصرية ١٩٦٩ .

ـ المفضليات : المفضل الضبي ، ت نحو ١٧٨هـ ، تحـ أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر ١٩٦٤ .

ـ المقتضب : المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد ، ت٢٨٥هـ ، تحـ محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة .

ـ الممتع في التصريف : ابن عصفور ، علي بن مؤمن ، ت٦٦٩هـ ، تحـ د . فخر الدين قباوة ، حلب ١٩٧٠ .

ـ منثور الفوائد : الأنباري ، تحـ د . حاتم صالح الضامن ، دار الرائد العربي ، بيروت ١٩٩٠ .

ـ المنصف : ابن جني ، تحـ إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، مصر ١٩٥٤ ـ ١٩٦٠ .

ـ وفيات الأعيان : ابن خلكان ، شمس الدين أحمد بن محمد ، ت٦٨١هـ ، تحـ د . إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت .

(٥)
فصول في العربية

الفصول

هذه فصول غير منشورة لابن برِّيّ النحوي ، وهي :

ـ الفرق بين النّعت والتوكيد .

ـ فرق بين النّعت والبدل .

ـ فرق بين اسم الفاعل والصفة المشبّهة به .

ـ فرق بين اسم الفاعل والمصدر .

ـ الأسماء التي لا ترخّم .

ـ بين كان إذا كان فيها ضمير الشأن والقصة وبينها إذا كان فيها ضمير غيره .

ـ الأشياء التي تسدّ مسدّ خبر المبتدأ .

ـ المضاف يكتسي من المضاف إليه عشرة أشياء .

ـ المشتقّ من المصدر .

ـ أولئك . هذه . حيث . غواش .

ـ فرق بين اسم الفاعل والفعل في العمل .

والمخطوطة التي ضمّت هذه الفصول نسخة فريدة تقع في ضمن مجموع رقمه ٢٧٤٠ ، تحتفظ به مكتبة شهيد علي بتركيا .

ويقع هذا المجموع في ٥٦ ورقة ، في كلّ صفحة خمسة عشر سطراً ، وشغلت هذه الفصول الأوراق ٣٦أ ـ ٤٢ب .

وسنة نسخه ٧٠٠هـ ، كما جاء في وجه الورقة ٣٣ .

والحمد لله أوّلًا وآخراً ، إنّه نِعْمَ المولى ونِعْمَ النّصير .

فصل العايد الى صاحب الحال ينقسم الى خمسة احدها ان يكون عايداً من صفته هي له في المعنى نحو مررت بزيد ضارباً عمراً

الثاني ان يكون عايداً اليه من سببه نحو مررت بزيد ضارباً ابوه عمراً فالفعل ليس له وانما هو لسببه الثالث ان يعود عليه ضمير من حاله وليس الفعل له ولا لشي من سببه نحو مررت بزيد ضارب رجلاً عمروٌ الرابع ان يكون العايد الى ذي الحال من جهة المعنى دون اللفظ نحو مررت بزيد قايماً ابواه لا قاعدين فقوله لا قاعدين حال ثانية لزيد وليس فيها ضمير عايد الى زيد من جهة اللفظ وانما هو من جهة المعنى لان المعنى لا قاعداً ابواه فصار الضمير في قاعدين يشتمل على ضميري الابوين وضمير زيد الخامس ان يكون العايد ما يسد مسد الضمير وهو واو الحال نحو جاء زيد وعمرٌ يضحك وخرجت ومحمد يكتب فصل فرق بين اشيا متشابهة في اشيا متباينة في اخرى الفرق بين النعت والتوكيد من عشرة اوجه فالنعت يكون في الظاهر دون المضمر والتاكيد فيهما

فرق بين اسم الفاعل والفعل في العمل ان الفعل يعمل في كل
زمان واسم الفاعل لا يعمل الا بشرط الحال او الاستقبال
والفعل يعمل معتمدا وغير معتمد نحو زيد يضرب اخاه واسم
الفاعل لا يعمل الا معتمدا والفعل لا تدخل اللام الزائدة
في مفعوله المؤخر عنه واسم الفاعل تدخل اللام على
مفعوله المؤخر عنه فيقال انا ضارب لزيد ولا يقال ضربت
لزيد والفعل اذا جرى على غير من هو له لا يبرز ضميره نحو هند
زيد تضربه واسم الفاعل اذا جرى على غير من هو له برز
ضميره نحو زيد هند ضاربته هي والله تعالى اعلم

سئل الشيخ الامام جمال العلماء وفخر الادباء
ابو محمد عبد الله بن بري بن عبد الجبار
المقدسي النحوي اللغوي ادام الله سعادته عن قوله تعالى ان
تضل احداهما فتذكر احداهما الاخرى كرر لفظ احداهما ولو
قال فتذكرها الاخرى لقام مقامه مع الاختصار فاجاب
بان قال اعلم ان ذكر فعل يتعدى الى مفعول واحد نحو ذكرت زيدا

الصفحة الأخيرة



فصل

فرق بين أشياء متشابهة في أشياء متباينة في أخرى

الفرق بين النّعت والتوكيد

مِن عشرةِ أوجهٍ :

فالنَّعْتُ يكونُ في الظّاهرِ دونَ الضّميرِ ، والتّأكيدُ فيهما جميعاً . [٣٦ب] .

الثّاني : النَّعْتُ يكونُ في المعرفةِ والنّكرةِ . والتّأكيدُ في المعرفةِ لا غير .

الثّالث : يكونُ النعتُ بالجُملِ والظّروف وحروف الجرِّ . والتّأكيدُ لا يكون بشيءٍ مِن ذلك .

الرّابع : أنّ الصِّفةَ قَدْ تباشِرُ العامِلَ في الموصوفِ . والتّأكيدُ ليسَ جميعهُ يجوزُ أنْ يُباشِرَ العاملَ في المؤكّدِ ، نحو : أَجْمَع وأَجْمَعين وجَمْعاء وجُمَع .

الخامس : أنّ النّعتَ يجوزُ فيه القَطْعُ ، فتنصبُهُ على : أعني ، وترفعُهُ على إِضمارِ مبتدأ . والتّأكيدُ لا يكونُ فيه شيءٌ من ذلك .

السّادس : أنّ النّعتَ يجوزُ فيه العطفُ بالواو ، نحو : مررتُ بزيدٍ المكرمِ والمطعمِ للضيفِ . ولا يجوزُ هذا في التّأكيدِ .

السّابع : أنّ النَّعتَ حُكْمُهُ أنْ يكونَ بالمشتقِّ أو ما كانَ في تأويلِ المشتقِّ . والتّأكيدُ ليسَ كذلكَ .

الثّامن : أنّ النّعتَ يجوزُ فيه التّقديمُ على المنعوتِ ، وينتقلُ إعرابُهُ فيصيرُ الموصوفُ بَدَلًا ، نحو : جاءَني الظّريفُ زيدٌ . وليسَ كذلكَ التّأكيدُ .

التّاسع : أنّ إعرابَ النَّعْتِ قدْ يخالفُ إعرابَ المنعوتِ في قولكَ : عجبتُ مِن قيامِ زَيْدٍ الظّريفُ ، فيُنعتُ (زيدٍ) على الموضعِ . وليسَ التّوكيدُ كذلكَ ، إلّا أنْ يكونَ في النِّداء ، [٣٧أ] نحو : يا أَيُّهم أَجمعون ، وأَجمعين .

العاشر : أنّ النّعتَ مع المنعوتِ كالشّيءِ الواحدِ ، نحو قولكَ : زيد بن عمرو . وليسَ كذلكَ التّأكيد .

وأجازَ سيبويه(١) : مررتُ بزيدٍ وعمرٍو ، إذا جعلتَهُ بَدَلًا أو تأكيداً(٢) .

* * *

فصل
فرق بين النَّعْت والبَدَل

وذلكَ مِن عشرةِ أَوجُهٍ :

الأوّل : يكون حكم النّعت بالصفات المشتقّة أو ما هو في حكم المشتقّ ، والبدل بخلاف ذلكَ .

الثّاني : أنّ النّعتَ تابعٌ للمنعوت في تعريفه وتنكيره ، وليس البدل كذلكَ .

الثّالث : أنّ النّعت لا يكون في المضمرات ، وذلكَ جائز في البدل .

الرّابع : أنّ البدلَ قد يكونُ بعض الأوّل أو غيره ، وذلكَ غير جائز في النّعت .

الخامس : أنّ النّعت مع المنعوت في التقدير من جملة واحدة ، لأنّ العامل فيهما واحد . والبدل مع المبدل منه في التقدير من جملتين ، لأنّه على تقدير عاملٍ آخرَ .

السّادس : أنّ النّعت قد يكون بما هو سبب الأوّل ، نحو : ضُرِبَ زيدٌ الظّريفُ أخوه . والبدل لا يجوز فيه : ضُرِبَ زيدٌ رأسُ أَخيه .

السّابع : أنّ النّعتَ قد يسدُّ مسدَّ الجُملِ والظروفِ [٣٧ب] والبدل لا يجوزُ فيه ذلكَ .

---

(١) ينظر : الكتاب ١/ ٢١٨ . وفي كلام ابن بري نظر .

(٢) ينظر في النعت والتوكيد :
الجمل ١٣ ، ٢١ ، وأسرار العربية ٢٦٠ ، ٢٥٣ ، واللباب ١/ ٤٠٤ ، ٣٩٤ ، وشرح المفصل ٣/ ٤٦ ، ٣٩ ، والمساعد ٢/ ٤٠١ ، ٣٨٤ ، والأشباه والنظائر ٤/ ٨١ .

الثّامن : أنّ النّعت قد يكون منه ما يُرادُ به المدح والذّمّ . والبدل لا يوجدُ فيه ذلكَ .

التّاسع : أنّ النّعت يتبعُ المنعوت في إعرابه لفظاً أو موضعاً ، نحو : ما جاءَني مِن أحدٍ إلّا زيدٍ ، على اللّفظ ، وإلّا زيدٌ ، على الموضع . ولو جعلته بدلًا لم يجز فيه إلّا الرفع على الموضع لا غير .

العاشر : أنّ البدل يجري على الاسم الأوّل في إعرابه . والنّعت لا يجوز فيه ذلك ، نحو قولك : ما زيدٌ شيئاً إلّا شيءٌ لا يُعبأُ بهِ ، فهذا اسمٌ مرفوعٌ بَدَلٌ من اسمٍ منصوبٍ ، ولا يصحّ نصبه ، لأنّ (إلّا) إذا دخلت على خبر (ما) بطل عملها ، ورجعت حرفاً من حروف الابتداء ، فكأنّه قال : ما أنتَ إلّا شيءٌ [لا] يُعبأُ به .

وهذه المسألة تقوّي مذهب مَنْ يرى أنّ المُبدلَ منه في نِيّةِ الطَّرْحِ . وكذلكَ بدلُ الغَلَطِ هو مُقَوٍّ لمذهبه أيضاً[1] .

* * *

فصل
فرق بين اسم الفاعل والصّفة المُشبّهة به

وذلك من عشرة أوجه :

الأوّل : أنّ اسم الفاعل يعمل بمعنى الحال والاستقبال ، والصّفة المشبّهة بمعنى الحال لا غير .

[٣٨أ] الثّاني : أنّ اسم الفاعل يعمل في السَّببيّ والأجنبيّ ، نحو : زيدٌ ضارِبٌ أباه ، وضاربٌ عَمْراً . والصِّفةُ المشبَّهةُ لا تعملُ إلّا في السّببيّ ، نحو : زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ .

الثّالث : أنّ منصوبَ اسمِ الفاعلِ يتقدَّمُ عليه ويتأخَّرُ في قولك : هذا ضارِبٌ

---

(١) ينظر : الأشباه والنظائر ٤/ ٩٣ .

زيداً ، وهذا زيداً ضارِبٌ . والصّفةُ المُشَبّهةُ لا يجوز فيها ذلك ، لا يجوز : هذا الوَجْهَ حَسَنٌ ، في [قول] مَنْ يقولُ : هذا حَسَنٌ الوَجْهَ .

الرّابع : أنّ اسمَ الفاعلِ جارٍ على الفعلِ في حركاتِهِ وسكناتِهِ وعددِ حروفِهِ . والصّفة المشبّهة ليستْ كذلكَ ، أَلَا ترى أنّ (يضرب) في عدد (ضارب) ، وفي زِنتِهِ ، في السّكونِ والحركةِ . وليسَ (حَسَنٌ) على عدد (يحسن) ، ولا في حركاتِهِ وسكونِهِ .

الخامس : أنّ اسم الفاعل يعمل في السَّبب إذا اتّصل به الضمير نصباً وخفضاً ، كقولك : هذا ضارِبُ أبيه ، وهذا ضارِبٌ أباه . والصّفة المشبّهة لا تعمل فيه إلّا رفعاً ، نحو قولك : هذا حَسَنٌ وَجْهُهُ ، ولا يجوزُ : حَسَنٌ وَجْهَهُ ، إلّا في ضرورةِ شِعْرٍ ، نحو قولِهِ[1] :

أَنْعَتُهــا إنِّــيَ مِــن نُعَــاتِهــا
كُــومَ الــذُّرىٰ وادِقَــةً سُــرَّاتِهــا

[٣٨ب] وكذلكَ لا يجوزُ الخفضُ في الوجهِ ، إلّا في ضرورةِ الشّعرِ ، نحو قولِهِ[2] :

أَقَـامَـتْ على رَبْعَيْهمـا جـارَتَـا صَفـاً كُمَيْتَـا الأعـالـي جَـوْنَتَـا مُصْطَـلاهُـمـا

فقوله : جَوْنتا مُصْطلاهُما ، بمنزلةِ : حَسَنُ وَجْهِهُ ، لأنّ (جوْنَتَا) بمنزلةِ حَسَنٍ ، و(مُصْطلا) بمنزلةِ وَجْهٍ ، و(ها) من مصطلاهما ، بمنزلةِ الهاءِ مِن وجهه .

السَّادس : أنّ المنصوبَ باسمِ الفاعلِ ، في نحو : هذا ضارِبٌ زيداً ، مفعولٌ ، والمنصوب بالصِّفة المشبّهة مُشَبَّهٌ بالمفعول ، وليس مفعولًا به على الحقيقةِ ، نحو : هذا حَسَنٌ الوَجْهَ .

السّابع : أنّ المخفوض باسمِ الفاعِلِ يجوزُ العطف عليه ، على لفظِهِ ، وعلى موضعِهِ ، نحو : هذا ضارِبُ زيدٍ وعَمْرٍو وعَمْراً . والمخفوض بالصّفةِ المُشبَّهةِ

---

(١) عمر بن لجأ ، شعره : ١٥٣ ـ ١٥٥ . والشطران مع شرحهما في خزانة الأدب ٨/ ٢٢١ .
(٢) الشماخ ، ديوانه ٣٠٨ . وينظر : تحصيل عين الذهب ١٦٠ .

لا يجوزُ العطفُ عليه ، إلّا على اللّفظِ دونَ الموضعِ ، فلا يجوزُ : هذا حَسَنُ الوَجْهِ والعينَ ، بالنّصبِ .

الثّامِن : أنّ اسمَ الفاعلِ يجوزُ الفَصْلُ بينه وبينَ مفعولِهِ بالظّرفِ وحرفِ الجرِّ . والصّفة المشبّهة لا يجوزُ فيها ذلك .

لا تقولُ : هو كريمٌ فيها حَسَبَ الأبِ .

التّاسع : أنّ الصّفة المشبّهة تكون مؤنثةً بالألفِ المقصورة ، والألف الممدودة ، نحو : حمراء [٣٩أ] وسَكْرى ، فتقول : هندٌ حمراءُ الوَجْهِ وحمراءُ الوَجْهَ ، وهندٌ سَكْرَى الزّوجِ وسَكْرَى الزّوجَ . واسم الفاعل لا يكونُ مؤنّثاً إلّا بالتّاءِ ، لا غير .

العاشِر : ما ذهبَ إليه الزّجّاجُ[١] من أنّ الصّفةَ المشبّهةَ لا تعملُ في المنصوب مضمراً ، لا تقول : هو حَسَنٌ إيّاه ، تعني الوَجْهَ إذا تقدّم له ذِكْرٌ . وذلك جائز في اسم الفاعِلِ[٢] .

* * *

فصل
[فرق] بين اسم الفاعل والمصدر

وذلكَ مِن عشرةِ أَوْجُهٍ :

الأوّل : أنّ اسم الفاعل يعملُ بمعنى الحاضر والمستقبل دونَ الماضي . والمصدر يعملُ بمعنى الأزمنةِ الثّلاثة ، نحو : عجبتُ من ضربِ زيدٍ عَمْراً اليومَ وأمسِ وغداً .

الثّاني : أنّ سببَ عمل اسم الفاعل عمل الفعل هو لكونِهِ جارياً على الفعل المضارع في حركاته وسكونه وعدد حروفه . والمصدر سبب عمله عمل الفعل هو

(١) إبراهيم بن السري ، ت٣١١هـ . (أخبار النحويين ١١٣ ، وإنباه الرواة ١/ ١٥٩) .
(٢) ينظر : مغني اللبيب ٥١١ ، والأشباه والنظائر ٤/ ٧٤ .

كونُ الفعل مشتقّاً منه ، ولَفْظُهُ لَفْظُهُ ، ولذلك عمل بمعنى الأزمنةِ الثّلاثة ، لأنّه مناسبٌ لكلِّ واحدٍ منها ، وهو لاشتقاق الفعلِ منه ، وكونه مقدَّراً بأنْ والفعل ، صار الفعلُ كأَنَّهُ منطوقٌ به .

الثّالث : أنّ اسمَ الفاعلِ يجوزُ تقديمُ منصوبِهِ عليهِ ، نحو : هذا زيداً ضارِبٌ . ولا يجوزُ ذلكَ في المصدر ، [٣٩ب] نحو : أَعْجَبني زيداً ضَرْبُكَ ، تريدُ : أَعجبني ضَرْبُكَ زيداً .

الرّابع : أنّ اسمَ الفاعلِ يُضاف إلى المفعولِ دونَ الفاعِلِ ، لأنّ اسمَ الفاعلِ هو الفاعِلُ ، ولا يُضافُ الشيءُ إلى نفسِهِ . والمصدرُ يُضافُ إلى الفاعِلِ ، وإلى المفعول ، لأَنَّهُ غيرهما ، نحو : عجبتُ مِن ضَرْبِ زيدٍ عَمْراً ، ومِن ضَرْبِ زيدٍ عَمْرٌو . فزيد في الجملة الأولى فاعلٌ ، وفي الثّانية مفعولٌ .

الخامس : أنّ الألف واللّام في اسم الفاعل هي للتعريف ، وبمعنى الّذي . وهي في المصدر للتعريف فقط .

السّادس : أنّ اسمَ الفاعلِ جارٍ على الفعل المضارع ، في حركاتِهِ وسكونِهِ وعددِ حروفِهِ . والمصدرُ ليسَ كذلك .

السّابع : أنّ إضافةَ اسمِ الفاعلِ بمعنى الحالِ والاستقبالِ إضافةٌ غيرُ مَحْضَةٍ ، لا يتعرَّفُ بما يُضافُ إليه ، نحو : هذا رجلٌ ضارِبُ زيدٍ غداً ، فضارِب نكرةٌ ، وإنْ كانَ مضافاً إلى معرفةٍ . وأمّا المصدرُ فإضافتُهُ إضافةٌ مَحْضَةٌ ، نحو قولكَ : جلوسُ زيدٍ حَسَنٌ ، فالجلوسُ معرفةٌ ، لأنّ إضافته إلى زيدٍ إضافةٌ مَحْضَةٌ(١) .

الثّامن : أنّ اسم الفاعل يجوزُ فيه الجمعُ بينَ الألفِ واللّام والإضافة ، [٤٠أ] نحو : هذا الضّارِبُ الرَّجُلِ . ولا يجوزُ ذلكَ في المصدرِ ، لا يجوزُ أنْ يُقال : هذا الضَّرْبُ الرجلِ .

---

(١) الإضافة المحضة : هي الإضافة المعنوية ، وسميت بذلك لأنّها خالصة من تقدير الانفصال . والإضافة غير المحضة : هي الإضافة اللفظية ، وسميت بذلك لأنّها في تقدير الانفصال . (ينظر : أوضح المسالك ٣/ ٨٧ ، والمساعد ٢/ ٣٣١) .

التّاسع : أنّ اسمَ الفاعلِ يتضمَّنُ الفاعل فيه . والمصدرُ لا يتضمَّنُهُ ، بل يكونُ محذوفاً غيرَ مُضمرٍ ، نحو : عجبتُ مِن ضَرْبِ زيداً ، تريدُ : مِن ضَرْبِ أَنْتَ زيداً ، أو : هو .

العاشر : أنّ اسم الفاعل لا يعملُ إلاّ معتمداً . [والمصدرُ يعملُ معتمداً وغير معتمدٍ][1] . ومعنى اعتمادِ اسمِ الفاعلِ أنَّهُ لا يعمل حتى يكونَ صفةً ، أو صِلةً ، أو خبراً ، أو حالاً ، أو معتمداً على ما النّافية ، أو ألفِ الاستفهام ، نحو : زيدٌ ضارِبٌ عَمْراً ، ومررتُ برجلٍ ضارِبٍ عَمْراً ، وهذا زيدٌ ضارِباً عَمْراً ، والضّارِبُ عَمْراً زيدٌ ، وما ضارِبٌ عَمْراً زيدٌ ، وأَضارِبٌ عَمْرٌو زيداً .

والمصدرُ يعملُ مُظهراً لا مُضمراً . واسمُ الفاعِلِ يعملُ مُضمراً ومُظهراً ، نحو : هذا ضارِبٌ زيداً وعَمْراً .

والمصدرُ يعملُ مُفرداً لا مُثَنًّى ولا مجموعاً . واسمُ الفاعِلِ يعملُ مُفرداً ومُثنًّى ومجموعاً[2] .

* * *

فصل
الأسماء التي لا تُرَخَّم

عشرةٌ :

النّكِرةُ ، والمُضمرُ ، والمُبهمُ ، والمضافُ والمضافُ إليه ، والموصولُ باسمٍ آخرَ ، والصِّفةُ ، والمُستغاثُ به ، والمجرورُ ، والمندوبُ ، والاسمُ الثّلاثي[3] .

---

(١) من : ما لم ينشر من الأمالي الشجرية ٨١ .
(٢) ينظر : ما لم ينشر من الأمالي الشجرية ٨١ ، ونظم الفرائد وحصر الشرائد ٢٧١ ، والأشباه والنظائر ٤/ ٦٠ .
(٣) ينظر : الجمل ١٦٨ ، ونظم الفرائد ١٥١ ، والأشباه والنظائر ٣/ ٢٢٧ .

فصل

بين كان إذا كان فيها ضمير الشأن والقصة [٤٠ب] وبينها إذا كان فيها ضمير غيره

وذلكَ مِن عشرةِ أَوْجُهٍ :

أحدها : أنّ ضمير الشّأن والقصّة لا يجوزُ إظهارُهُ ، ولا يكونُ إلّا مُضمراً .

الثّاني : أنّه لا يرجعُ على مذكورٍ .

الثّالث : لا يتبعه شيءٌ ، مِن نَعْتٍ ، أو توكيدٍ ، أو عَطْفٍ ، أو بَدَلٍ .

الرّابع : لا يُثنّى ولا يُجمعُ .

الخامس : لا يُخبرُ عنه بمفردٍ .

السّادس : أنْ لا يرجع ضميرٌ من الجملة إليه .

السّابع : أنّ الخبرَ عن الشّأن والقصّة لا يجوزُ تقديمُهُ .

الثّامن : أنّه لا يُستعملُ في التّفخيم .

التّاسع : أنّه لا يُقصدُ به شيءٌ بعينه .

العاشر : أنّه يجوزُ تذكيرُهُ وتأنيثُهُ حيثما وقع ، نحو : كان زيدٌ قائمٌ ، وكانت زيدٌ قائمٌ . في الأوّل : كان الأمرُ ، وفي الثاني : كانت القصةُ[1] .

* * *

---

(١) ينظر : مغني اللبيب ٥٤٣ .

فصل
الأشياء التي تسدّ مسدّ خبر المبتدأ

عشرةٌ :

أحدها : جوابُ لولا ، في قولكَ : لولا زيدٌ لأكرمتُ عَمْراً . أي : لولا زيدٌ حاضِرٌ ، فحذفَ الخبر لفهم المعنى ، وسدَّ الجوابُ مسدَّهُ لطولِ الكلامِ .

الثّاني : جوابُ القسم ، [نحو] : أَيْمُنُ اللهِ لأَفْعَلَنَّ .

الثّالث : المصدرُ الدّالُّ على فِعْلِهِ ، نحو : إنّما أنتَ شُرْبَ الإبل ، وما أنتَ إلّا سَيْراً . أيْ : [إنّما أنتَ تشربُ شُرْبَ الإبلِ] ، وما أنتَ إلّا تسيرُ سَيْراً . ومثلُهُ[1] :

وما صاحبُ [الحاجاتِ] إلّا مُعَذَّبا

أي : إلّا يعذّب معذَّباً ، [٤١أ] فمعذّبٌ ها هُنا بمعنى التعذيب ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ صفةً ، لأنّ (إلّا) متى دخلت في خبر (ما) وجبَ الرّفع .

الرّابع : واو العطف التي فيها معنى (مع) أو (الباء) ، كقولكَ : [كلُّ] رجلٍ وضَيْعَتُهُ ، وبعتُ الشّاءَ شاةٌ ودرهم . أيْ : كلُّ رجلٍ مع ضَيْعتِهِ ، وبعتُ الشّاءَ شاةً بدرهمٍ . والخبرُ محذوفٌ على الحقيقةِ ، أيْ : كلُّ رجلٍ وضيعتُهُ مقرونان ، فحذف الخبر لكون الواو بمعنى (مع) ، ودلول الفائدة فيها .

الخامس : فاعل اسم الفاعل في مثلِ : أقائمٌ أخواك ؟ وما ذاهبٌ غلاماك . فقائمٌ ، وذاهبٌ : مبتدأ ، والفاعلُ لهما قد سَدَّ مَسَدَّ الخبرِ .

---

(١) عجز بيت لبعض بني سعد ، وصدره :

وما الدّهر إلا منجنوناً بأهله

وروي :

أرى الدهر إلّا منجنوناً بأهله

والمنجنون : الدولاب الذي يستقى عليه . (ينظر : شرح شواهد المغني ٢١٩ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٢/ ١١٦ ، وخزانة الأدب ٤/ ١٣٠) .

السّادس : الحال ، في مثلِ : ضَرْبي زيداً قائماً .

السّابع : الشّرطُ ، في مثلِ : ضَرْبي زيداً إنْ قامَ .

الثّامن : صِفةُ النّكِرةِ ، في مثلِ : أقلُّ رجلٍ يقولُ ذاكَ إلّا زيدٌ . فيقول صفةٌ لرجلٍ ، وقد سدَّتْ مسدَّ الخبر .

التّاسع : خبرُ الاسمِ المعطوفِ على المبتدأ ، كقوله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ﴾ [التوبة ٦٢] . فحذف خبرَ الأوّلِ لدلالة الثّاني عليه .

العاشر : ما تضمَّنَهُ السؤالُ ، كقائلٍ : مَنْ جاءَكَ ؟ فتقول : زيدٌ . أي : زيدٌ جاءني . فحذفَ الخبرَ لتقدُّمِ الخبرِ في الجملةِ [٤١ب] الاستفهامية ، ودلالته عليه[1] .

* * *

فصل
المضاف يكتسي من المضاف إليه عشرة أَشياء

التّذكيرُ ، والتّأنيثُ ، والتّنكيرُ ، والتّعريفُ ، ومعنى المصدرِ ، والظّرفُ ، والجنسُ ، والشّرطُ ، والاستفهامُ ، والبناءُ .

مثالُ ذلكَ كُلِّهِ :

وَلَدَهُ أُمُّ سُوءٍ . وذهبتْ بعضُ أصابعِهِ . وغلامُ زيدٍ . وزَيدُ رجلٍ . و﴿ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء : ٢٢٧] . وضربتُ أشدَّ الضّربِ . وأيُّ يومٍ سرتَ أطولُ فرسخٍ ؟ وأيَّ إنسانٍ ضَرَبْتَ ؟ وغلامَ مَنْ تضربْ اضربْ . وغلامُ مَنْ أنتَ ؟ و﴿ وَمِنۡ خِزۡيِ يَوۡمِئِذٍ﴾ [هود : ٦٦][2] .

---

(١) ينظر : نظم الفرائد ٦٤ ، والأشباه والنظائر ٣/ ٩٩ .

(٢) ينظر : نظم الفرائد ٧٦ ، ومغني اللبيب ٥٦٤ ، والأشباه والنظائر ٣/ ١٩٤ .

فصل

المشتقّ من المصدر

[عشرةٌ] :

الفِعْلُ، واسمُ الفاعلِ ، والصّفةُ المُشَبّهةُ به ، وصفةُ المبالغةِ ، وأفعلُ مِن كذا ، واسمُ المصدرِ، واسمُ الزّمانِ، واسمُ المكانِ، واسمُ آلةِ الفِعْلِ، واسمُ الجِنسِ للفِعْلِ.

مِثالُ ذلكَ كُلِّهِ :

ضَرَبَ ، ضارِبٌ ، حَسَنٌ ، ضَروبٌ وضَرّابٌ ومِضرابٌ [وضَرِبٌ وضَرِيبٌ] ، أَضْرَبُ مِن زيدٍ ، [مَضْرَبٌ] ، المَضْرِبُ : للزمانِ والمكان ، [المِضْرَبُ و] المِضْرابُ : لآلةِ الضَّرْبِ[1] .

تمّ ذلك والحمدُ لله وله المِنَّة

* * *

فصل

أُولئكَ : اسمٌ مبهمٌ للجماعةِ ، وهو مبنيّ على الكسر فلا يتغيّر ، وبُنيَ لمشابَهَتِهِ الحرفَ ، والكاف للخطاب ، [٤٢أ] ولا موضع لها من الإعرابِ ، وواحدُ أولئك : ذلكَ ، والمؤنّث : (ذي) أو (تي)[2] .

هذِهِ : الهاءُ فيها بَدَلٌ من ياء ، وهي للتأنيثِ ، ومِن أَجلِ أنّها بَدَلٌ انكسرَ ما قبلها . وليسَ في كلامِ العربِ هاءُ تأنيثٍ قبلها كسرةٌ ، ولا هاءُ تأنيثٍ تبقى بلفظها في الوصلِ غير (هذِهِ) ، وأصلها : هذِي[3] .

حيثُ : مبنيّة على الضَّمِّ ، وإنّما بُنيتْ لأنّها لا تدلُّ على موضع بعينه ، والذي

---

(١) ينظر : نظم الفرائد ٢٣٥ ـ ٢٣٧ ، والزيادة منه .

(٢) ينظر : المقتضب ٣/ ١٨٦ ، وما ينصرف ٨٢ ، وهمع الهوامع ١/ ٢٥٨ .

(٣) ينظر : أوضح المسالك ١/ ١٣٤ ، وتعليق الفرائد ٢/ ٣١٢ .

مِن بعدها مِن تمامِها ، كالصِلةِ من الموصول ، وبُنيتْ على حركةٍ ، لأنّ ما قبلَ آخرِها ساكنٌ ، وكانَ الضّمُّ أَوْلى بها لأنّها غايةٌ ، فأُعطيتْ غاية الحركات ، وهي الضّمّةُ ، لأنّها أقوى في الحركات . وقيل : بُنيتْ على الضّمّ لأنّ أصلها : حَوْثُ ، فدلَّتِ الضّمّةُ على الواوِ . ويجوزُ فَتْحُها[1] .

غواش : كانَ الأصلُ أنْ لا تنصرف ، لأنّه (فواعل) ، وهذا البناءُ ممنوعٌ مِن الصَّرْفِ .

ومِن النّاس مَنْ قالَ : ثقلتِ الحركةُ على الياء فحُذِفَتْ ، ودخلَ التّنوينُ عوضاً مِن ذهابِ الحركةِ ، فاجتمعَ ساكنانِ ، الياءُ والتّنوينُ ، فحُذِفَتِ الياءُ لالتقاءِ السّاكنين ، فصارَ التّنوينُ للكسرِ تابعاً .

ومنهم [مَنْ] قالَ : حُذِفَتِ الياءُ حذفاً ، فنقصَ عن بناءِ (فواعل) ، فانصرفَ[2] .

تمّ

* * *

فصل

[٤٢ب] فرق بين اسم الفاعل والفعل في العمل

إنّ الفعلَ يعملُ في كلِّ زمانٍ . واسم الفاعلِ لا يعملُ إلّا بشرطِ الحالِ والاستقبالِ .

والفعلُ يعملُ معتمداً وغيرَ معتمدٍ ، نحو : زيدٌ يضربُ أَخاهُ . واسمُ الفاعِلِ لا يعملُ إلّا معتمداً .

والفعلُ لا تدخلُ اللّامُ الزائدةُ في مفعولِهِ المؤخّرِ عنه .

---

(١) ينظر : المقتضب ٣/ ١٧٥ ، ومنثور الفوائد ٥٢ و٧٠ ، ومغني اللبيب ١٤٠ .

(٢) ينظر : الكتاب ٢/ ٥٦ ، وسر صناعة الإعراب ٥١١ ـ ٥١٤ .

واسمُ الفاعلِ تدخلُ اللّامُ على مفعولِه المؤخّرِ عنه ، فيُقالُ : أنا ضارِبٌ لزيدٍ .
ولا يُقالُ : ضَرَبَ لزيدٍ .

والفعلُ إذا جرى على غيرِ مَنْ حولَهُ لا يبرزُ ضميرُهُ ، نحو : هندٌ زيدٌ يضربُها .
واسمُ الفاعلِ إذا جرى على غيرِ مَنْ هو لَهُ بَرَزَ ضميره ، نحو : زيدٌ هندٌ ضارِبَتُهُ هي [1] .

والله تعالى أعلمُ

* * *

---

(١) ينظر : نظم الفرائد ١٣١ ، والأشباه والنظائر ٤/ ٧٠ .

ثَبَت المصادر

- المصحف الشريف .

- أخبار النحويين البصريين : السيرافي ، الحسن بن عبد الله ، ت٣٦٨هـ ، تحـ د . محمد إبراهيم البنا ، القاهرة ١٩٨٥ .

- أسرار العربية : الأنباري ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد ، ت٥٧٧هـ ، تحـ د . فخر صالح قداره ، بيروت ١٩٩٥ .

- الأشباه والنظائر في النحو : السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ، ت٩١١هـ ، تحـ د . عبد العال سالم مكرم ، بيروت ١٩٨٥ .

- إنباه الرواة على أنباه النحاة : القفطي ، علي بن يوسف ، ت٦٤٦هـ ، تحـ أبي الفضل إبراهيم ، مط دار الكتب المصرية ١٩٥٥ ـ ١٩٧٣م .

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ابن هشام الأنصاري ، عبد الله بن يوسف ، ت٧٦١هـ ، تحـ محمد محيي الدين عبد الحميد ، مصر ١٩٦٧ .

- تحصيل عين الذهب : الأعلم الشنتمري ، يوسف بن سليمان ، ت٤٧٦هـ ، تحـ د . زهير عبد المحسن ، بغداد ١٩٩٢ .

- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد : الدّماميني ، محمد بن أبي بكر ، ت٨٢٧هـ ، تحـ د . محمد بن عبد الرحمن المفدى ، بيروت ١٩٨٣ ـ ١٩٩٥م .

- الجمل : الزجاجي ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ، ت٣٤٠هـ ، تحـ د . علي توفيق الحمد ، بيروت ١٩٨٤ .

- خزانة الأدب : البغدادي ، عبد القادر بن عمر ، ت١٠٩٣هـ ، تحـ عبد السلام هارون ، القاهرة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٦م .

- ديوان الشماخ : تحـ صلاح الدين الهادي ، دار المعارف بمصر ١٩٦٨ .

- سر صناعة الإعراب : ابن جني ، أبو الفتح عثمان ، ت٣٩٢هـ ، تحـ د .

حسن هنداوي ، دمشق ١٩٨٥ .

ـ شرح أبيات مغني اللبيب : عبد القادر البغدادي ، تحـ عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق ، دمشق ١٩٧٣ ـ ١٩٨١م .

ـ شرح شواهد المغني : السيوطي ، دمشق (لا . ت) .

ـ شرح المفصل : ابن يعيش ، يعيش بن علي ، ت٦٤٣هـ ، الطباعة المنيرية بمصر (لا . ت) .

ـ شعر عمر بن لجأ : د . يحيى الجبوري ، بغداد ١٩٧٦ .

ـ الكتاب : سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان ، ت١٨٠هـ ، بولاق ١٣١٦ ت ١٣١٧هـ .

ـ اللباب في علل البناء والإعراب : العكبري ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين ، ت٦١٦هـ ، تحـ د . غازي طليمات ود . عبد الإله نبهان ، دمشق ١٩٩٥ .

ـ ما لم ينشر من الأمالي الشجرية : تحـ د . حاتم صالح الضامن ، بيروت ١٩٨٤ .

ـ ما ينصرف وما لا ينصرف : الزجاج ، أبو إسحاق إبراهيم بن السري ، ت٣١١هـ ، تحـ هدى محمود قراعة ، القاهرة ١٩٧١ .

ـ المساعد على تسهيل الفوائد : ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن ، ت٧٦٩هـ ، تحـ د . محمد كامل بركات ، دمشق ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤م .

ـ مغني اللبيب : ابن هشام الأنصاري ، تحـ د . مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، لبنان ١٩٦٤ .

ـ المقتضب : المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد ، ت٢٨٥هـ ، تحـ محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة (لا . ت) .

ـ منثور الفوائد : أبو البركات الأنباري ، تحـ د . حاتم صالح الضامن ،بيروت ١٩٩٠ .

ـ نظم الفرائد وحصر الشرائد : المهلبي ، مهلب بن حسن ، ت٥٨٣هـ ، تحـ د . عبد الرحمن العثيمين ، القاهرة ١٩٨٦ .

ـ همع الهوامع : السيوطي ، تحـ د . عبد العال سالم مكرم ، الكويت ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ .

الفهارس العامة

فهرس الآيات

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ ﴾	الفتح	٢٧	٥٤
﴿ وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْحُبُكِ ﴾	الذاريات	٧	٨٢
﴿ وَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ عَذَابًا دُونَ ذَٰلِكَ ﴾	الطور	٤٧	٣٨
﴿ خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ ﴾	القمر	٧	٤٢
﴿ قُلْ هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ءَامَنَّا بِهِۦ وَعَلَيْهِ تَوَكَّلْنَا ﴾	الملك	٢٩	٤١
﴿ فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ ﴿٥﴾ بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ﴿٦﴾ ﴾	القلم	٥ ، ٦	٢٨
﴿ ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾	البلد	١٧	٤١
﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَـَٔاوَىٰ ﴾	الضحى	٦	٣١
﴿ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ ﴾	العصر	٣	٣٨
﴿ تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ ﴾	المسد	١	٣٦

* * *

فهرس الأحاديث

* * *

فهرس الأعلام

فهرس الأشعار والأرجاز

* * *

فهرس القبائل والأمم والشعوب

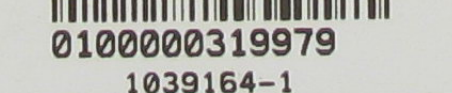
* * *

فهرس الكتب

* * *

الفهـــرس

* * *

Juma Al majid Center
for Culture and Heritage



مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث
خدمة متميزة ... وعطاء مستمر
النهاية